

## الجلسة الرابعة والستون بعد المائة

المستشار السيد عبد السلام بروال :

السيد الرئيس،

نعتذر عن هذا التأخير الغير معتاد، وهو فوق الطاقة ديالي ما متعودش نتعطل ولكن فوق الطاقة ديالي اعتذر للإخوان كاملين وبالأساس للرئاسة، والسيد الوزير.

السيد الرئيس،

فيما يخص المادة 39 نفس الملاحظة التي سبق لي أن أدليت بها في الجلسة الفارطة، ماهو مصير هذه التعديلات؟ أظن أن مصيرهم ما تبقى من التعديلات هو نفس المصير، ولكن أملنا أن الحكومة في السنوات المقبلة إن شاء الله قيل بأنه غادي يكون على الأقل 30 سنة، أملنا أن الحكومة تأخذ بعين الاعتبار مستقبلا فيما يخص هذه التعديلات التي نتقدم بها.

السيد الرئيس،

أتساءل هل في إمكاننا أن نجزي التصويت على المادة 39، المادة 39 فيها فقرتين الحروف الرومانية لواء، ولنا موقفين غير متشابهين فيما يخص الفقرتين بجوج، لنا موقف فيما يخص الفقرة الأولى، ولنا موقف آخر فيما يخص الفقرة الثانية، لذلك السيد الرئيس أطرح عليكم السؤال هل بالإمكان تجزيء التصويت على المادة 39 الفقرة الأولى لوحدها، والفقرة الثانية لوحدها أترك لكم السيد الرئيس الاختيار، وأقدم التعديل الذي يتعلق بالمادة 39 الفقرة الأولى، هو نفس التعديل الذي قد مناه فيما يخص المواد 37 و38 أي التعديل 15 و16 فقط هو تعديل ارتأينا من خلاله أن نثير انتباه الحكومة الى ضرورة التقييد بالصيغة التي أتى بها الدستور، وبالصيغة التي أتى بها القانون التنظيمي للمالية. كيقولوا البعض واش كتعرف العلم، كيقول لك كتعرف نزيد فيه، فالحكومة عوض أن تقتصر على الصيغة ديال المادة 43 الواردة في القانون التنظيمي، كل خطرة كتزيد شوية، وذاك الزيادة غادي نشوفوها في الفقرة الثانية. فهذا هو مضمون التعديل ديالنا بكل بساطة السيد الرئيس.

● التاريخ : الأربعاء 11 ربيع الأول 1421 (2000/06/14).

● الرئاسة : السيد محمد جلال السعيد رئيس مجلس المستشارين.

● التوقيت : ساعتان وأربعون دقيقة ابتداء من التاسعة والنصف صباحا.

● جدول الأعمال :

- التصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية :

- التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية.

- التصويت على مشروع قانون المالية برمته.

- تفسير التصويت.



السيد محمد جلال السعيد رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

نخصص هذه الجلسة للتصويت على الجزء الثاني من مشروع القانون المالي، ثم التصويت على مشروع القانون المالي برمته، ومنتقل بعد ذلك الى عملية تفسير التصويت :

وقفنا عند المادة 39 ورد بشأنها تعديل مشترك لفرق المعارضة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم التعديل.

أطلب من أحد السادة أصحاب التعديل تقديم هذا التعديل.

السيد وزير المالية نرحب بك، كنا بصدد تقديم المادة 39 التي جاء حولها تعديل، مجموع التعديلات لا يتجاوز خمس منها هذا التعديل على المادة 39، الرئاسة بطبيعة الحال تتعاون مع الجميع، ولكنها تنتظر من السادة المستشارين أن يتعاونوا معها. إذن التعديل على المادة 39، الكلمة للمستشار السيد عبد السلام بروال.

السيد فتح الله والعلو وزير الاقتصاد والمالية :

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

في الواقع المادة 39 كما صيغت هي تراعي أحكام المادة 43 من القانون التنظيمي الذي تستند به هي نفسها على مقتضيات الفصل 45 من الدستور، وبالتالي لا يمكننا أن نقبل التعديل المقدم من طرف المعارضة، لأننا نعتبر بأن هذه المادة تمتثل لمقتضيات الدستور، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس:

شكرا للسيد الوزير، إذن الموقف واضح، تجزئة التصويت الرئاسة بيدها تعديل واحد ينصب على الفقرة الأولى، ما كاين مشكل، طيب هل كاين من يناقش هذا التعديل، لأحد، أعرضه على المجلس.

- الموافقون : 13

- المعارضون: 42

- الممتنعون: لا أحد

رفض التعديل

أعرض المادة 39 كما وافقت عليها اللجنة.

الموافقون، عفوا.... ولكن هذا هو السؤال الذي طرحته عليكم الرئاسة بيدها تعديل واحد، ولكن ما كاين فيه تعديل آخر على المادة اثنين مافيه تعديل. مجموعة التعديلات التي قدمتم كاين تعديل على الفقرة 1 فقط، ماكاين تعديل على الفقرة الثانية، إذن لا داعي لطرحها، تفضلوا السيد المستشار.

- المستشار السيد عبد السلام بروال :

السيد الرئيس،

غير إفهموني التعديل تقدمنا به حول الفقرة الأولى، رفض فضينا رجعنا للمادة كما جاءت في المشروع، هاته المادة كما جاءت في المشروع نطلب تجزيئها عند التصويت، نصوت على الفقرة الأولى ونصوت على الفقرة الثانية، وهذا وارد في النظام الداخلي لا أنطق على

فيما يخص الفقرة الثانية، مطالب منا المادة 39 بعد أولا الحكومة تطلب منا مطلبين في الفقرة الأولى تطلب منا للمستقبل نعطوها الإذن باش حسابات خصوصية، وفي الفقرة الثانية كتقول لنا البرلمانين، عام الأول اعطيتوني الإذن بفتح حسابات خصوصية هاني فتحت حساب خصوصي ديال GSM 6 المليار و830، ها المرسوم صادقوا لي عليه، هذا هو المضمون ديال الفقرة الثانية أي نصادق على ميزانية راه 6 المليار و830 راه ماشي سهلة نصادق عليها ولا تظهر تماما، لا مبلغ ولا توزيع، ولا برنامج ولا والو فقط فقرة. وفق أحكام الفصل 35 يصادق البرلمان على مرسومين المرسوم المتعلق بإضافة مقابل الموارد الإضافية التي تأتي من رخصة GSM. اشنو فيه؟ كيف داير التوزيع؟ كيفاش تم؟ ولو إشارة واحدة في مشروع قانون المالية، حتى الحساب الخصوصي الذي تم فتحه وتدعيمه بهذا المبلغ ديال 6 المليار و830... لم تدرج الحكومة ولو بستيم واحد، معناه بأننا نصادق على خيال، لذلك نحن لا نعارض التوجهات التي أتى بها المرسوم انطلاقا من كون التوجهات هي توجهات مولوية سامية، توجهات دال الحسن الثاني الله يرحمه لا نعارضها، لكن ما نعارضه ونقولها كل مرة كان على الحكومة أن تشرك البرلمان في صياغة وبرمجة الاعتمادات، فكان من الأجدى أن الحكومة تأتي بمشروع قانون تعديلي أولا في إطار الشفافية، وثانيا في إطار المشاركة ديال البرلمانين.

ثالثا في إطار توسيع المشاركة ديال الرأي العام، وتقول أودي فعلا المغاربة باعوا واحد الرخصة ديال GSM جابت واحد التقرقية 11 المليار، 14 المليار هاهي مدرجة في قانون المالية الحالي، 6 المليار و830 ها الحكومة أشنو دارت بها، ولكن الحكومة مع الأسف الشديد استخوذت على البرمجة لوحدها ونواخذها دائما، إذن لا نعارض فيما يخص التوجهات، ولكن أواخذ الحكومة على عدم اشراك البرلمان في اختصاصاته المحضة، هذه هي السيد الرئيس إن كان بالإمكان عندما نجيو للتصويت إذا كان بالإمكان تجزئوا لنا التصويت هذه المادة 39، شكرا.

السيد رئيس المجلس :

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

**المستشار السيد عبد السلام بروال :**

السيد الرئيس،

هاته المادة اقترحناها كمادة جديدة انطلاقا وكما قلنا في اللجنة ديال التربية والتكوين، استعمنا إلى العرض الذي قدمه السيد وزير التربية الوطنية وهو مدون في الكتيب الذي وزع على الفرق. وعند استماعنا للسيد الوزير بدا أن تطبيق الاصلاح التعليمي الذي وافقنا عليه جميعا بمباركة صاحب الجلالة الحسن الثاني رحمه الله، وكذلك خلفه جلالة الملك سيدي محمد.

قلت السيد وزير التربية الوطنية أوضح لنا أن الاعتمادات والمناصب المالية التي تتوفر عليها الوزارة بما فيها 9000 منصب مالي الذي هو مدرج، هذا العدد لا يمكن بتاتا أن ينطلق به الاصلاح التعليمي، هذا التوجه هذا تقدمنا بتعديل استثنائي معناه أن المناصب المالية الناتجة عن فراغ مناصب حالية لمغادرة رجال التعليم للتقاعد، هاته المناصب، وموازاتهم ما هو مخصص لإدارة الدفاع الوطني والقوات المساعدة، وكذلك السنوات الأخيرة لوزارة العدل أن يفتح المجال لوزارة التربية الوطنية لكي تستغل بصفة استثنائية هاته المناصب المالية حتى نكون جميعا عند حسن ظن عاهلنا المفدى وحتى نكون جميعا قد استجبنا لمتطلبات الاصلاح التعليمي. فقط السيد الرئيس، هذا هو الطلب ديالنا بسيط وبسيط جدا وليس له انعكاس مالي أبدا، شكرا.

**السيد رئيس المجلس :**

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

**السيد وزير الاقتصاد والمالية :**

السيد الرئيس،

أولا أذكر أنه أكثر من نصف المناصب التي احدثت تهم قطاع التعليم ونظرا لطبيعة هذا التعديل فالحكومة تدفع بالفصل 51 من الدستور.

**السيد رئيس المجلس :**

شكرا، الفصل 51 واضح.

الهوى، كنعرف اشغالي مزيان، حقي كنطلبو بصفة لبقة كان علي أن قلت، ولكن أترجى الرئيس فقط لنا موقفين، فيما يخص الأول على التصويت، فيما يخص الثاني على التصويت، أما التعديل السيد الرئيس هذاك فضينا معه.

**السيد رئيس المجلس :**

التعديل رفض أي نحن أمام مادة صادقت عليها اللجنة، الرئاسة مطالبة بعرضها على المجلس، السيد المستشار يطلب التجزئة. بالنسبة لهذا التصويت هل الحكومة لا ترى مانعا في تجزئة هذا التصويت، السيد الوزير لا مانع، المجلس كذلك هل من يعارض هذا الطلب؟ أعتبر بأن الجميع يوافق على طلب التجزئة.

**أعرض الفقرة الأولى:**

- الموافقون: 42

- المعارضون: 13

- الممتنعون: لا أحد

هذه الفقرة الأولى، الفقرة الثانية.

- الموافقون: 42

- المعارضون: لا أحد

- الممتنعون: 13

وعليه يكون المجلس قد صادق، أعرض المادة 39 على المجلس.

- الموافقون: 45

- المعارضون: لا أحد

- الممتنعون: 13

صادق المجلس على المادة 39

المادة 40 لم يرد بشأنها تعديل يمكن عرضها على المجلس.

الموافقون، صادق المجلس بالإجماع على المادة 40.

المادة 40 مكررة مادة إضافية ورد تعديل في شأنها لفرق

المعارضة، الكلمة لأحد السادة أصحاب التعديل، السيد عبد السلام

بروال، تفضلوا.

- الممتنعون: 1

صادق المجلس على هذه الميزانية ب 53 مقابل 14 وامتناع  
مستشار واحد، يمكن اعتماد هذا الرقم، ولكن أطلب من السيد  
المستشار السيد الأمين أن يخبر الرئاسة بالتغييرات التي يمكن أن  
تطرأ. مشروع ميزانية المجلس الأعلى للحسابات هناك فصلين من  
الجدول (ب) المتعلق بنفقات التسيير.

- الموافقون: 53

- المعارضون: 14

- الممتنعون: 1

صادق المجلس.

مشروع ميزانية وزارة العدل فصلين من الجدول (ب):

- الموافقون: 53

- المعارضون: 14

- الممتنعون: 1

وزارة الشؤون الخارجية فصلين من الجدول (ب)

- الموافقون: 53

- المعارضون: 14

- الممتنعون: 1

الداخلية فصلين كذلك.

- الموافقون: 53

- المعارضون: 14

- الممتنعون: 1

وزارة الاتصال نفس الشيء.

وزارة التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي فصلين من

الجدول (ب)

- الموافقون: 53

- المعارضون: 14

- الممتنعون: 1

وننتقل إلى المادة الموالية وهي المادة 41 الجدول (ب) الباب الأول،  
التوزيع على القطاعات الوزارية والفصول للاعتمادات المفتوحة فيما  
يتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة للفترة الممتدة من فاتح  
يوليوز إلى 31 دجنبر 2000، سنصوت على الفصول المتعلقة بنفقات  
التسيير المرصودة لمختلف القطاعات الوزارية أو المؤسسات موظفون  
والأعوان معدات النفقات المختلفة، ولكنني أسمحوا لي أن أعبر عن  
استغراب الرئاسة لكوننا سنشرع بعد قليل في التصويت على مختلف  
الميزانيات الفرعية في غياب الوزراء المعنيين، حقيقة السيد وزير  
المالية يمثل الحكومة ككل معني بالدرجة الأولى بالقانون المالي، صحيح  
أن السيد وزير التجارة والصناعة موجود، ولكن أي هم الوزراء  
الأخرون؟

اسمحوا لي أنا من البداية، وأنا ألتزم موقف الرئاسة المحايدة،  
ولكن كإثنين بعض الأمور التي خصنا نوضعو النقط على الحروف،  
غياب المستشارون ماتقبلوهاش رافضينها، ولكن رافضين كذلك غياب  
الوزراء. نحن بصدد مناقشة بالأمس صوتنا، ناقشنا الميزانيات  
القطاعية في غياب العديد من الوزراء، واليوم في هذا الصباح سنصوت  
على الميزانيات لمختلف الوزارات ولكن مع الأسف الشديد نلاحظ غياب  
السادة الوزراء، أوجه النداء بالنسبة للمستقبل، لا هاذ القضية غير  
قابلة للنقاش، الله يجازيكم ما فيها معارضة ولا أغلبية، هذا موقف  
تحملت الرئاسة مسؤوليته شوف عفاك ما ندخلوش في نقاش، تنوجهو  
النداء وفي الدورة المقبلة أكتوبر غادي تكون الميزانية، ولا يعقل أن يقع  
التصويت على الميزانية في غياب الوزير المعني بالأمر، حنا تنوجهو  
النداء غير بالنسبة للمستقبل، ونمر إيلا سمحتم، لاتناقش هذه  
القضية، نمر إلى التصويت على مشروع ميزانية الوزير الأول، أعرض  
للتصويت الفصلين جوج الفصول من الجدول (ب) المتعلق بنفقات  
التسيير في الميزانية العامة للدولة على الفترة الممتدة من فاتح يوليوز  
إلى 31 دجنبر. اضبط الحضور باش هاذ الرقم نعتمده في التصويتات  
الموالية.

- الموافقون: 53

- المعارضون: 14

- قطاع الصناعة التقليدية فصلين من الجدول (ب).
- الشؤون الثقافية : نفس الشيء فصلين من الجدول (ب)،
- الوزارة المكلفة بإعداد التراب، ولكن الميزانية المتعلقة بالتراب الوطني والتعمير جدول (ب) فصلين : نفس الشيء.
- الإسكان : نفس الشيء.
- البيئة : نفس الشيء
- ميزانية وزارة التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني فصلين من الجدول (ب).
- الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان الجدول (ب) : نفس الشيء ولا نديرو الاجماع هنا الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان نخليوها بحال الوزارات الاخرين طيب : نفس العدد.
- السيد عبد السلام عندك شي اقتراح .

#### المستشار السيد عبد السلام بروال :

العلاقات مع البرلمان ولو هو قطاع حكومي أكثر من نصفها هو برلمان فنحن نصوت لصالح هذه الميزانية.

#### السيد رئيس المجلس :

- طيب حتى هي نفس الشيء ولكن مع التنويه بالعمل الذي تقوم به هذه الوزارة.
- ميزانية وزارة الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري : نفس الشيء.
- المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير : نفس الشيء.
- الآن ميزانية النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية فصل واحد من الجدول (ب) : نفس العدد.
- الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان : نفس العدد.
- الوزارة المكلفة بالتوقعات الاقتصادية والتخطيط : نفس العدد
- أعرض المادة 41 للتصويت كما وافقت عليها اللجنة.

- وزارة التربية الوطنية فصلين كذلك من الجدول (ب) : نفس الشيء.
- مشروع ميزانية الوزارة المنتدبة لدى وزير التربية الوطنية المكلفة بالتعليم الثانوي والتقني فصلين من الجدول (ب) : نفس الشيء.
- ميزانية وزارة الصحة : نفس الشيء.
- ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية فصلين من الجدول (ب) واش هنا نعرضه على التصويت أو نعتمد نفس الأعداد، أولا نعتبر الإجماع لأن السيد الوزير حاضر معنا : نفس الشيء.
- بالنسبة لوزارة المالية كايين فصلين من الجدول (ب) ولكن كايين فصل من الجدول (ب) يتعلق بالتحملات المشتركة لوزارة الاقتصاد والمالية : نفس الشيء.
- ميزانية وزارة السياحة، فصلين من جدول (ب) : نفس العدد.
- الأمانة العامة للحكومة : نفس الشيء.
- وزارة التجهيز : نفس الشيء.
- النقل والملاحة التجارية كذلك فصلين من الجدول (ب)
- كتابة الدولة لدى الوزير الأول المكلفة بالبريد : نفس الشيء فصلين من الجدول (ب)، وزارة الفلاحة : نفس الشيء،
- ولكن الميزانية المتعلقة بالصيد البحري فصلين من الجدول (ب) نفس الشيء،
- وزارة الفلاحة الشطر الميزانية المتعلقة بالمياه والغابات : نفس الشيء.
- الشبيبة والرياضة : نفس الشيء.
- القطاع العام والخصوصية : نفس الشيء
- الأوقاف والشؤون الإسلامية : نفس الشيء.
- الشؤون العامة للحكومة، الوزارة المكلف بالشؤون العامة للحكومة : نفس الشيء.
- الطاقة والمعادن : نفس الشيء.
- مشروع ميزانية وزارة الصناعة والتجارة والصناعة التقليدية، في البداية قطاع الصناعة والتجارة فصلين جدول (ب) : نفس العدد.

- الوزارة المنتدبة لدى وزير التربية الوطنية المكلفة بالتعليم الثانوي والتقني : نفس العدد،
- الصحة والاقتصاد والمالية والتحملات المشتركة : نفس العدد.
- وزارة السياحة نفس العدد.
- الأمانة العامة للحكومة : نفس العدد.
- وزارة التجهيز : نفس العدد.
- وزارة النقل والملاحة التجارية : نفس العدد.
- البريد والتقنيات الإعلامية، الفلاحة .
- ولكن بالنسبة لمشروع ميزانية وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري، الوزارة الأم : نفس العدد.
- الصيد البحري : نفس العدد.
- المياه والغابات : نفس العدد.
- الشبيبة والرياضة : نفس العدد
- القطاع العام والخصوصية : نفس الشيء
- الأوقاف والشؤون الإسلامية، الطاقة والمعادن : نفس العدد.
- وزارة الصناعة والتجارة والصناعة التقليدية،
- أولا الصناعة والتجارة : نفس العدد،
- الصناعة التقليدية : نفس العدد.
- وزارة الشؤون الثقافية : نفس العدد.
- الوزارة المكلفة بإعداد التراب الوطني قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير : نفس العدد.
- الإسكان : نفس العدد.
- البيئة : نفس العدد.
- وزارة التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني : نفس العدد.
- الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان : نفس العدد لكن مع التنويه، راه قلناها في غيابك السي بوزبع.
- ميزانية الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري نفس العدد.
- المندوبية السامية لقدماء المقاومين : نفس العدد.
- التوقعات الاقتصادية والتخطيط : نفس العدد.

- الموافقون: 53

- المعارضون: 14

- الممتنعون: 1

صادق المجلس على المادة 41

أعرض الجدول (ب) للتصويت، الجدول برمته

- الموافقون : نفس العدد

المادة 42 أعرضها ما فيها تعديل، صادق المجلس بالإجماع على

المادة 42.

المادة 43 الجدول (ج) الباب الثاني، التوزيع على القطاعات

الوزارية والفصول للاعتمادات المفتوحة فيما يتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة للفترة الممتدة من فاتح يوليو الى 31 دجنبر 2000، نشرع الآن في التصويت على الفصول المتعلقة بنفقات الاستثمار المرصودة لمختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات.

ميزانية الوزير الأول فصل من الجدول (ج)

- الموافقون: 53

- المعارضون: 14

- الممتنعون: 1

السيد عبد الرحمن أوشن أمين المجلس :

المتنغ سجل الحضور ديالو ومشى معنى هذا واش نعتبروه ما

حاضري ماكاينش ممتنع.

السيد رئيس المجلس :

إذن سأقول:

- الموافقون: 53

- المعارضون: 14

يمكن اعتماد هذه الأرقام، بالنسبة للمجلس الأعلى للحسابات،

الاستثمار دابا ولينا غير في الاستثمار، وزارة العدل، الخارجية، الداخلية، الاتصال، التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي و التربية الوطنية.

أعرض المادة 43 للتصويت كما وافقت عليها اللجنة،

- الموافقون: 54

- المعارضون: 16

- الممتنعون : لا أحد

صادق المجلس.

أعرض الجدول (ج) برمته للتصويت.

- الموافقون : 54

- المعارضون : 16

- الممتنعون : لا أحد

المادة 44 ورد بشأنها تعديل مشترك للمعارضة يرمي إلى إلغاء

هذه المادة، الكلمة للمستشار السيد عبد السلام بروال.

**المستشار السيد عبد السلام بروال :**

سأقدم التعديلين دفعة واحدة المتعلق بالمادة 44 والمادة 48

المتشابهان، أولا يتعلق بالميزانية العامة ديال الدولة، والثاني يتعلق

بالميزانية الملحق ديال الإذاعة وديال المحافظة.

السيد الرئيس،

التعديل بسيط جدا، الاعتمادات المخصصة في 6 أشهر هي 13

مليار والحكومة قالت بأن ميزانية التجهيز تزداد ب 41% تقريبا النص

مبلغ مهم جدا، إذا قارنا 13 مليار ديال 6 أشهر مع الميزانية الحالية

ديال 12 هي 18 مليار، إذا قارنا المدة الزمنية لصرف الاعتمادات 18

مليار على 12 شهر، ولكن 13 مليار البرمجة 6 أشهر المقبلة عندها فقط

6 أشهر. تنقول أودي هاد 6 أشهر راه ماتكفيش لصرف 13 مليار،

جوج حاجات إما ماغدي تكفيش وهاذ الاعتمادات غادي تلغى

وستصبح البرمجة ديالنا في حد ذاتها بدون فائدة، أو الإدارات

العمومية غادي يقع عليها واحد النوع ديال الضغط. عوض الأجل ديال

نشر الاعلان اللي كيتطلب أكثر من 21 يوم وعادة شهر أو شهرين

الإدارات غادي سيلتجوون لمدة قصيرة جدا أو اللجوء إلى صفقات

négociés اتفاق مباشر، وبالتالي سينعكس هذا الضغط على الأثمنة

وسينعكس كذلك على جودة الخدمات. فالثمن ديال un délai de 3 mois

ماشى هو الثمن ديال un délai de 6 mois، السادة المستشارين

مقاولين كيعرفوا هاذ الشيء، كتنقولو هاذ السنة نظرا لكون مشروع

الميزانية هو مشروع انتقالي فقط لمدة ستة أشهر، وانطلاقا من الجواب

ديال السيد الوزير عند مناقشة المشروع على مستوى اللجنة وقال لنا

بأن الاعتمادات جليها أكثر من 98% يتم الالتزام بها، لذلك كتنقولو بما

أن واحد 2% فقط اللي غادي تلغى علاش ما نقلوش جميع، وكانقولها

دائما حالة استثنائية فقط لتمكين المقولة المغربية أولا باش تستوعب

هذا المبلغ، ومايكونش عليها ضغط، ولكن بالأساس الاستفادة من أثمنة

عادية.

فهذا هو المضمون ديال التعديل وهو بسيط جدا لا سياسة فيه.

شكرا.

**السيد رئيس المجلس :**

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

**السيد وزير الاقتصاد والمالية :**

السيد الرئيس،

الحكومة ما متفقاش مع هذا التعديل أولا لأنه هذا التخوف غير

وارد، باعتباره بأنه حتى هذا الفصل 44، يهم تنفيذ الميزانية الحالية

2000-99، ومن جهة ثانية، كما صرحت عدة مرات داخل اللجنة وزارة

الاقتصاد والمالية باتصال مع الوزارات الاخرين واخذين بعين الاعتبار

الطبيعة ديال أن الميزانية القديمة هي ديال 6 أشهر، وبالتالي العمل

على تنفيذها سيخضع من جهة الى التدبير السليم للموارد، ولكن من

جهة ثانية على اعتبار أن الوزارات من حقها باش تنفق الاعتمادات

تاعها في إطار تحريك النشاط الاقتصادي للبلاد، لهذه الاعتبارات حنا

مانقبلوش التعديل ديال الفصل 44، وكذلك الفصل 48.

**السيد رئيس المجلس :**

الفصل 48 السيد الوزير، انتظروا بغيت تقدمو؟

**السيد وزير الاقتصاد والمالية :**

لا، نفس التعديل.

## السيد رئيس المجلس :

ندوزو فصل بفصل، هل من تدخل، حول التعديل المتعلق بالمادة

44؟ ماكاينشاي.

أطرحه على المجلس

- الموافقون: 19

- المعارضون: 62

- الممتنعون: لا أحد

رفض التعديل

أعرض المادة 44 على المجلس

- الموافقون: 62

- المعارضون: 19

- الممتنعون: لا أحد

صادق المجلس على المادة 44

المادة 45 الجدول (د)، الباب الثالث، التوزيع على الفصول

للاعتامادات المفتوحة على النفقات المتعلقة بخدمة الدين العمومي للفترة

المتدة من فاتح يوليوز إلى 31 دجنبر 2000. ننتقل الآن للتصويت على

الفصلين المرتبطين بالاعتامادات المفتوحة على النفقات المتعلقة بالدين

العمومي، أعرض للتصويت فصلين من الجدول (د)، النفقات المتعلقة

بخدمة الدين العمومي عن الفترة الممتدة من فاتح يوليو الى 31 دجنبر.

- الموافقون: الاجماع

إذن صادق المجلس بالإجماع على هذين الفصلين المتعلقين بخدمة

الدين العمومي.

أعرض المادة 45 للتصويت كما وافقت عليها اللجنة.

- الموافقون : الاجماع

صادق المجلس بالإجماع على المادة 45.

أعرض الجدول (د) للتصويت، صادق المجلس بالإجماع على

الجدول (د).

المادة 46 الجدول (هـ)، التوزيع على الفصول للاعتامادات المفتوحة

لنفقات الاستغلال الخاصة بالميزانيتين الملحقين للفترة الممتدة من فاتح

يوليوز إلى 31 دجنبر 2000.

ننتقل الآن للتصويت على الفصول للاعتامادات المفتوحة لنفقات

الاستغلال الخاصة بالميزانيتين الملحقين.

مشروع الميزانية الملحق لدار الإذاعة والتلفزة المغربية هناك

خمسة فصول من الجدول (هـ) المتعلقة بنفقات الاستغلال.

- الموافقون: الاجماع،

صادق المجلس بالإجماع على جميع هذه الفصول المتعلقة

بالميزانية الملحق لدار الإذاعة والتلفزيون.

مشروع الميزانية الملحة لإدارة المحافظة على الأملاك العقارية

والمسح العقاري والخرائطية، هناك خمسة فصول من الجدول (هـ)

المتعلق بنفقات الاستغلال، دائما المحافظة العقارية.

- الموافقون؟ الاجماع،

صادق المجلس بالإجماع على ميزانية المحافظة على الأملاك

العقارية.

نصل الى المادة 46، أعرضها على المجلس كما صادقت عليها

اللجنة.

- الموافقون: الاجماع،

صادق المجلس بالإجماع على المادة 46.

أعرض الجدول (هـ) للتصويت، الموافقون؟ صادق المجلس

بالإجماع على الجدول (هـ) المادة 47 التوزيع على الفصول للاعتامادات

المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانيتين الملحقين للفترة الممتدة

من فاتح يوليو الى 31 دجنبر 2000.

ننتقل للتصويت على الفصول المتعلقة بالاعتامادات المفتوحة لنفقات

الاستثمار الخاصة بالميزانيتين الملحقين.

في البداية الميزانية الملحق لدار الإذاعة والتلفزة، هناك فصل من

الجدول (و).

### المستشار السيد عبد السلام بروال :

في ميزانية الدولة يقنن إجراء جديد فيما يخص التدبير الاستثنائي للمالية العمومية، فالمبدأ العام ديال المالية العمومية هي وحدة الصندوق، معناه بأن جميع المداخل ديال الدولة توضع في صندوق واحد على مختلف أنواعها. ومن هذا الصندوق تقوم بعملية الصرف، استثناء يمكن أن تحدث حسابات خصوصية لأجل تدبير موضوع معين بمداخله لمصاريفه، هذا هو المعتاد الى حد الساعة، في مشروع القانون المعروض علينا الحكومة تأتي بإجراء جديد أكيد كان معمول به سابقا السيد الرئيس، Les SEGMA مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة هذا الإجراء لأول مرة يدخل إطار التنظيم المالي ديال الدولة. إذا تذكرتم هي واحد المدة شهر أو شهرين صادقنا على القانون التنظيمي للمالية الذي أدرج هاته المرافق ضمن القانون التنظيمي للمالية، الحكومة تأتي لأول مرة بتقنيته على مستوى القانون المالي ماتنشوف حتى مانع لكن ما نستغربه، في نفس اللحظة الذي يياشر إدخال هذه المقترضات الجديدة اللي مازال لم نعرفها مازال غير متعودين بها في الوقت اللي تدرج في المشروع في نفس اللحظة الحكومة كتقول لك فوضوا لي خلال السنة إذا بغيت نفتح Des SEGMA آخرين، كنعقولوا أودي سنة أولى خلينا على الأقل نتعرف على هذه التجربة جميعا، Les SEGMA في حد ذاتها حسابات بسيطة جدا لا تتطلب نوعا ديال الاستعجال أو لاشي حادث طارئ أولا غير ذلك عادية عادية جدا، نقول بأن هذا التفويض الذي تطلب الحكومة هو سابق لأوانه، نترجاها أن تتفهم موقفنا، خصوصا وأن القانون التنظيمي للمالية الذي سبق أن عدل، فالمادة 16 مكرر لم تشر هاته المادة لتفويض البرلمان للحكومة، ولذلك خلافا على الحسابات الخصوصية للحكومة ارتكزت على الفصل 43 من القانون التنظيمي.

فيما يخص Les SEGMA الحومة كبرتهم وارتكزت على الفصل 45 من الدستور، الفصل 45 تلجئ إليه الحكومة إيلا كان شي عملية كبيرة جدا وسريعة وذات بعد وطني، إلى غير ذلك، مصلحة عامة إلى غير ذلك. فلذلك نلتمس من الحكومة أن تتفهم وتترك لنا المهلة ديال هاذ 6 أشهر وحتى لا نعيدها بأنه نشوفو هاذ التجربة كيف غادي تكون،

- الموافقون؟ الاجماع،

صادق المجلس بالإجماع.

المحافظة على الأملاك العقارية والمسح العقاري هنالك فصل من الجدول (و).

- الموافقون؟

صادق المجلس بالإجماع.

أعرض المادة 47 للتصويت كما وافقت عليها اللجنة.

- الموافقون؟

صادق المجلس بالإجماع على المادة 47.

أعرض الجدول (و) للتصويت، الموافقون؟ صادق المجلس بالإجماع على هذا الجدول.

نصل الى المادة 48، هنالك تعديل سبق لأصحابه أن تقدموا به، الكلمة للسيد الوزير... قابلين التعديل؟ جاوبتو.

تفضل السيد الوزير، طيب ما فيه مناقشة.

أعرض التعديل على المجلس

- الموافقون: 19

- المعارضون: 62

- الممتنعون: لأحد

رفض التعديل

أعرض المادة 48 للتصويت كما وافقت عليها اللجنة

- الموافقون: 62

- المعارضون: 19

- الممتنعون: لأحد

صادق المجلس على المادة 48.

المادة 49 ورد بشأنها تعديل وهو التعديل الأخير من فرق المعارضة، الكلمة لأحد السادة أصحاب التعديل، السي مولاي عبد السلام بروال.

أعرض للتصويت مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للوزارة الأولى.

- الموافقون: 62

- المعارضون: 19

- الممتنعون: لا أحد

الله يجازيكم خليوننا نضبطو الأعداد... السيد الأمين يقوم بعمله على أحسن الوجوه، الله يجازيكم كل واحد نعطيوه حقو.

- الموافقون: 62

- المعارضون: 21

- الممتنعون: لا أحد

أعرض للتصويت، دائما سنبقى في مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، الوزير الأول، الآن وزارة العدل.

- الموافقون : نفس العدد

- وزارة الشؤون الخارجية : نفس العدد

- وزارة الإتصال : نفس الشيء

- وزارة التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي : نفس الشيء

- وزارة التربية الوطنية، وزارة الصحة : نفس العدد

- وزارة الاقتصاد والمالية نفس العدد

- السياحة : نفس العدد.

- الصيد البحري : نفس العدد

- الأمانة العامة للحكومة : نفس العدد

- وزارة التجهيز،

- النقل والملاحة التجارية : نفس العدد.

- وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري : نفس العدد.

- الشبيبة والرياضة، القطاع العام والخصوصية، دائما مرافق

الدولة المسيرة بصورة مستقلة، الشؤون الإسلامية، الطاقة

والمعادن، التجارة، وزارة التنمية الاجتماعية والتضامن

والتشغيل والتكوين المهني : نفس العدد.

- الوظيفة العمومية : نفس العدد.

ابتداء من السنة المقبلة إن شاء الله إذا طلبت الإذن غادي نعطيوه لها.  
شكرا.

السيد رئيس المجلس :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية :

الحكومة ما قابلاش هذا التعديل، أولا لأنه المقتضيات ديال 49 تستند على المستندات تاها هو الفصل 45 من الدستور، واللي تقول أنه في حالة الاستعجال والضرورة بإمكان الحكومة تستعمل هذا الفصل، وباش نعطي غير تجربة بما أننا نتعلق الآن مرة ب SEGMA خلال هذه السنة، ماكانش يمكن لنا نصابو بداية الحملة المغربية من أجل ترشيح المغرب لبطولة العالم ل 2006 إيلا ما استعملناش هذا الفصل، ها أنا اعطيت مثال وحدث هذا العام، كنا مانعملوش أي حملة. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس :

شكرا السيد الوزير.

إذا لم يكن أي تدخل حول هذا التعديل أ عرضه على المجلس

- الموافقون: 19

- المعارضون: 62

- الممتنعون: لا أحد

رفض التعديل

أعرض المادة 49 على المجلس

- الموافقون: 62

- المعارضون: 19

- الممتنعون: لا أحد

صادق المجلس على المادة 49.

المادة 50 الجدول (ز) نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة

المسيرة بصورة مستقلة للفترة من فاتح يوليو اني 31 دجنبر 2000.

- وزارة الاتصال : نفس الشيء.
- التعليم العالي وتكوين الأطر : نفس الشيء.
- التربية الوطنية : نفس الشيء.
- الصحة : نفس الشيء
- وزارة الاقتصاد والمالية : نفس العدد
- السياحة : نفس العدد
- الصيد البحري : نفس العدد
- الأمانة العامة للحكومة : نفس الشيء
- التجهيز، النقل والملاحة التجارية، الصيد البحري : نفس الشيء.
- الشبيبة والرياضة : نفس الشيء
- القطاع العام والخصوصية، الشؤون الإسلامية : نفس العدد
- الطاقة والمعادن : نفس العدد
- الصناعة والتجارة : نفس العدد.
- وزارة التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل : نفس العدد
- وزارة الوظيفة العمومية : نفس العدد.
- مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لإدارة الدفاع الوطني الإجماع.
- البيئية نفس العدد : الأغلبية.
- التوقعات الاقتصادية والتخطيط : نفس العدد
- المياه والغابات : نفس الشيء
- إعداد التراب الوطني والتعمير : نفس العدد
- أعرض للتصويت المادة 51 كما وافقت عليها اللجنة
- الموافقون : 63
- المعارضون : 21
- الممتنعون : لا أحد
- أعرض للتصويت الجدول (ح) نفس العدد،
- المادة 52، الموافقون؟
- تدخل؟ تفضلوا.

إدارة الدفاع الوطني سبق لنا صادقنا عليها بالإجماع.

هذه المرافق مسيرة بصورة مستقلة الاجماع.

أعرض للتصويت مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة البيئية نفس العدد.

- التوقعات الاقتصادية : نفس العدد.

- المياه والغابات : نفس العدد.

- التعمير، إعداد التراب الوطني والتعمير : نفس العدد.

أعرض المادة 50 كما وافقت عليها اللجنة.

- الموافقون: 63

- المعارضون: 21

- الممتنعون: لا أحد

صادق المجلس.

الجدول (ز) :

- الموافقون: 63،

- المعارضون: 21،

- الممتنعون لاأحد.

المادة 51، الجدول (ح) نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة

المسيرة بصورة مستقلة للفترة 1 يوليوز الى 31 دجنبر 2000.

أعرض في البداية الميزانية التابعة للوزارة الأولى:

- الموافقون: 63

- المعارضون: 21

- الممتنعون: لاأحد

صادق المجلس.

نفس الجدول ولكن بالنسبة لوزارة العدل الموافقون، المعارضون

نفس العدد.

الخارجية : نفس الشيء.

## المستشار السيد عبد السلام بروال :

المادة 52 هي موازية للمادة 39 الذي سبق أن صادق عليها المجلس، أقترح نفس الاقتراح أن يجرأ التصويت الى ما بين الفقرة الأولى رومانية والفقرة الثانية موقفنا فيما يخص الفقرة الأولى، بطبيعة الحال هو الرفض، فيما يخص الفقرة الثانية الامتناع، وفيما يخص التصويت العام هو الامتناع، شكرنا السيد الرئيس.

## السيد رئيس المجلس :

شكرا، السيد الوزير لا يعارض، السني الأخ رحو الهيلع باقي هناك القانون التنظيمي ما دخل لحيز التطبيق، هاذ الشي علاش تنتساعلو، وتشكلت لجنة وغادية هي تدرس هذا الأمر راحنا في الحقيقة باقين تنطبقو الطريقة القديمة، تنتمناو في الدخول المقبل إن شاء الله تجدد الأمور، إذن السيد الوزير لا يعارض غادي سنجرئ المادة 52، الفقة الأولى.

- الموافقون : 63

- المعارضون : 21

- الممتنعون : لا أحد

اذن صادق المجلس بالأغلبية.

الفقرة الثانية، الموافقون: 63، المعارضون: لا أحد، الممتنعون: 21.

صادق المجلس ب 63 وبدون معارض وامتناع 21.

أعرض المادة 52 برمتها

- الموافقون: 63

- المعارضون: لا أحد

- الممتنعون: 21.

صادق المجلس.

المادة 53، قربنا من النهاية.

المادة 53 الجدول (ط) تكاليف الحسابات الخصوصية للخرينة

للفترة الممتدة من فاتح يوليوز الى 31 دجنبر.

أعرض للتصويت الحسابات المرصودة لأموال خصوصية.

- الموافقون: 63

- المعارضون: 21

- الممتنعون: لا أحد

صادق المجلس.

دائما الحسابات الخصوصية، حسابات الانخراط في الهيئات الدولية الموافقون صادق المجلس بالإجماع بالنسبة لحسابات الانخراط في الهيئات الدولية.

أعرض للتصويت حسابات العمليات النقدية، صادق المجلس بالإجماع..

- حسابات القروض، بالإجماع

- حسابات التسيقات، بالإجماع.

- حسابات النفقات من المخصصات، بالإجماع

أعرض المادة 53 للتصويت كما وافقت عليها اللجنة.

- الموافقون: 63

- المعارضون: 21

- الممتنعون: لا أحد

صادق المجلس

أعرض الجدول (ط) للتصويت، الموافقون، المعارضون، الممتنعون نفس العدد.

المادة 54 أعرض هذه المادة للتصويت، صادق المجلس بالإجماع على المادة 54.

المادة 55، الموافقون: 63، المعارضون: 21 الممتنعون: لا أحد، صادق المجلس بالأغلبية.

المادة 56 والأخيرة، صادق المجلس بالإجماع على المادة 56.

حضرات السادة والسيدات،

لقد تم الاعلان خلال التصويت على الجزء الأول من القانون المالي عن التصويت على الشطر الأول من المادة 36، والمتعلق بالمداخل، بقي الشطر المتعلق بالشطر الثاني المتعلق بالتكاليف بقي معلقا.

الكنفدرالي عمر الادريسي، أرجو من الاخوة في الأغلبية يتعاونوا مع الرئاسة، واعطيونا جوج، شكون اللي غادي يتدخلوا.... الجلسة لازالت متواصلة وعندها رئيس، وتنظن بأنه يقوم بعمله بكيفية متواضعة ولكن بكيفية الاخوة في الأغلبية اعطونا جوج، الحاج المعطي تفضل.

### المستشار السيد المعطي بنقدور:

شكرا السيد الرئيس،

غير عادة يكون هذا الاتفاق مسبق، ماشي حتى نجيو وسط القاعة هاك ونبقاو، قبل كما في المكتب ولا في ندوة الرؤساء نتفق، الآن كاين عندنا اختيار أو اختيارين، تفسير التصويت هو لكل من أراد، ستفتح المجال لكل من أراد والذي أراد أن يكلف غيره فله الحق، نحن نتمسك بحقنا في تفسير التصويت ولاخواننا من أراد أن ينيب عنه فله الحق، ومن أراد أن يتدخل لو كان اتفاق قد حصل من قبل، قبل هذا لاحترمانه، ولكن جننا على أساس أنه كل واحد غادي يتدخل في حدود عشر دقائق. لذلك أرجو من الرئاسة، نحن باسم أغليبتنا تعطونا الفرصة، واللي أراد أن ينيب عنه فله الحق، شكرا.

السيد رئيس المجلس:

لا بالفعل هاذ الشي اللي قال السي الحاج المعطي بنقدور من تحصيل الحاصل، واللائحة بيد الرئاسة فيها جميع الفرق مسجلة. إذا لم يقع الاتفاق، الرئاسة ملزمة لفتح المجال أمام الجميع، ربما هناك حل وسط لا ما تنضيعوش الوقت غادي يقع التوافق، جوج من هما؟ السي عمر بومقص، الحاج المعطي بنقدور.

غادي سنتتبع الترتيب ديال الفرق، في البداية غادي نعطو الكلمة للمستشار السيد الحاج المعطي بنقدور، يليه الحركة والاتحاد الدستوري مقادين نقولو محمد الجوهري، 2، أحمد التويزي، 3، عمر بومقص، 4، عمر الادريسي، 5.

القانون الداخلي: تفسير التصويت مخول للفرق أنا أعترف كتكونوا مجموعة محترمة، ولكن تفسير التصويت راه للفرق، أرجو من الأخ المهدي الطنجي أن يتعاون معنا، القانون الداخلي واضح، شوف ولكن لحد الساعة تفسير التصويت لايتدخل لا نقابات، لا مجموعات تيدخلوا الفرق أرجوكم. الكلمة للمستشار الحاج المعطي بنقدور باسم الأغلبية.

فبعد، بطبيعة الحال مصادقة المجلس على جميع الميزانيات، أعرض هذا الشطر من المادة 36، الشطر المتعلق بالتكاليف أعرضه على المجلس.

- الموافقون: 63

- المعارضون: 21

- الممتنعون: لا أحد

صادق المجلس على المادة 36 فيما يتعلق بالتكاليف، صادق بالأغلبية، أعرض الآن، يمكن عرض القسم الثاني برمته للتصويت.

- الموافقون: 63

- المعارضون: 21

- الممتنعون: لأحد

أعرض مشروع القانون المالي رقم 25-00 على الفترة الممتدة من فاتح يوليو الي 31 دجنبر 2000 برمته للتصويت.

- الموافقون: 63

- المعارضون: 21

- الممتنعون: 1

صادق المجلس على القانون المالي برمته ب 63 مقابل 21 وامتناع مستشار واحد.

إذن أنهينا العمل على بركة الله، ومنتقل بإذنكم الى الفقرة الموالية التي بطبيعة الحال تأتي بكيفية منطقية بعد هذا التصويت، وهي عملية تفسير التصويت.

أطلب من السادة ممثلي الفرق أو رؤساء الفرق الالتزام بالمدة المحددة في القانون الداخلي 10 دقائق، وسنسجل تعاون ... مبدئيا كل فريق له الصلاحية في التدخل لتفسير تصويته، ولكن هناك اقتراح جوج من الأغلبية وجوج من المعارضة. بطبيعة الحال الفريق الكنفدرالي في وضعية خاصة، اطمئن السي عمر، انتظر، الأغلبية دابا وقع الاتفاق على ما أعتقد ما اتفقناش، جوج السي الجوهري، والسي أحمد التويزي، محمد الجوهري، واحد التويزي، بطبيعة الحال الفريق

ونحن في الأغلبية يتبادر الى ذهننا قبل كل شيء أن الأمم تقوم أولا على التعليم، والتوعية وثانيا على العدل الذي هو أساس الاستقرار، وثالثا على الشغل الذي يطبق بروح من الانصاف وتكافؤ الفرص، والتخطيط المتجدد مع تجديد الأيام، ونعتقد أن كل شيء بعد هذا يدخل في باب تحصيل الحاصل، ويسهل تحقيقه عندما يكون المواطن متعلما وواعيا ومطمئنا على نفسه وممتلكاته وقادرا على اكتساب رزقه بكرامة وسهولة.

لقد قلنا في تدخلاتنا أن أملنا أن تسيير البرامج في خطوط متوازية وأن ترتبط ارتباطا عضويا للقطاعات الأكثر التصاقا بالإنسان، وحياته على أن نأخذ بمدى التصحيح والتغيير الرشيد، وبأساليب الحدثة والحضارة المعاصرة وما تتيحه التكنولوجيات من إمكانيات، ونحن ندعو بإلحاح الى الالتفاف حول المبادرة الملكية التي لم تعد مبادرة إنقاذ وإنسانية فقط، بل تجاوزت ذلك الى الابتكار والسبق وتحقيق المنجزات الهائلة.

إن صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله يعلم حق العلم مكانم الضعف والقوة وما يطمح إليه شعبه الوفي، ويلازم بحكمة وتبصر مصادر أحلامه وآلامه، وعلى الحكومة أن تتخذ من كل ذلك قدوة حسنة ونهجا يمتد الى السياسة العامة، والمجالات التي تستثمر المواهب والطاقات وتنمي الثقافة بالفكر والسواعد معا، لاحداث التغيير المنشود على مستوى القرية والمدينة، وإذا كنا نعاني من سلبيات متعددة فإن الظروف القاسية والتحويلات الطارئة على العالم كله، تدعونا إلى الاستفادة من تجارب الآخرين لتطعيم التعبئة الشاملة وفلسفة التضامن، وهكذا نرسم خطة قوية لمواجهة التحديات، وقادرة على سن ترسانة قانونية ديمقراطية، تطبق تطبيقا أميناً على أرض الواقع، وتشعر المواطن بأنه لبنة أساسية في التنمية والهدف من تحقيق تلك التنمية، إننا نحمل وراعا قرونا من الوجود الحضاري والتفاعلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وكانت عبر عصور طويلة تأخذ وتعطي، وتؤثر في مسيرة التاريخ والأحداث، لقد استعاد مغربنا استقلاله بنضال مرير، وأرسى الملك المرحوم الحسن الثاني تيمده الله برحمته الحياة الديمقراطية وقاد البلاد بحكمة ناذرة وتخطيط سليم، ونحن في عهد وارث سره أبقاه الله نلتف حول مبادراته الرائعة،

المستشار السيد المعطي بنقور:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

ناقشنا في مجلسنا بوعي وحيوية المشروع المالي المعروض علينا والممتد إلى نهاية هذه السنة، لقد شكل ذلك قاعدة فسيحة وأساسية في العمل الحكومي والبرلماني على حد سواء، وإذا كانت الإختلافات عميقة أو جزئية في بعض المواقف، فإنه من الطبيعي أن نتباين في التعبير وإبداء الرأي والنظر الى كنه الأشياء، وتلك هي نعمة الديمقراطية والتعددية السياسية.

لقد تناول مفاهيم المشروع المالي كل توجه من زاويته وقناعته وقوة ملاحظاته وإدراكه لما ينبغي عمله، قد اختلفنا كثيرا أو قليلا إلا أن الشيء الذي لا يمكن أن يقع أي اختلاف عليه هو المصلحة العليا للبلاد، نحن في الأغلبية نبذل أقصى الجهود لتكريس التوافق والتراضي ونرفض بشدة الانفعالات العاطفية، والنظرة الضيقة الحزبية، بهذه الروح والعزيمة تقدمنا كأغلبية في المجلسين بمجموعة من التعديلات والأفكار، وإذا لم يقع الأخذ بها كلها فإننا نأمل أن يكبر التعاون والتفاهم لاعتماد كل المقترحات الإيجابية التي تتقدم بها كافة مكونات مجلسنا، ومادامت ترمي الى تحقيق الصالح العام.

إن تعديلاتنا التي انكبت عليها الأغلبية بكامل المسؤولية والتطلع الى الأفضل، أردنا بها إتمام وتطوير ما أشار إليه المشروع المالي من وجوب محاربة الاختلالات والسلبيات، ووجوب توفير الآليات الكفيلة بتقديم أو بتقويم الاعوجاج.

إن هذا التصريح يصر ولاشك على مواصلة العمل من أجل إحداث اقتصاد قوي وتوطيد تغطية اجتماعية متكاملة تنطلق من إنعاش الشغل ورفع مستوى الخدمات وبلورة البرامج المختلفة في ظل التساند والتوافق بين كافة الأطراف.

لعملية ثانية، نقول على أنه المشرع عندما أرسى قواعد وأسس هذه التجربة السياسية الفريدة التي تتميز بوجود غرفتين ليس من العيب باش تدار هذه الغرفة الثانية، مادارت شاي هذه الغرفة عبثا، دارت لكي يكون هناك ديمقراطية فيما يخص التشريع، لكي يكون هناك تأتي، لكي يكون هناك تعميق في المناقشة، كيف ما كانت الفرق التي هي داخل مجلس النواب، هناك فرق، هناك تكتلات سياسية نفس الفرق في مجلس النواب هي نفس الفرق في مجلس المستشارين ولكن ديمقراطية التشريع أدى جات هذه التجربة لماذا؟ لأن البشر يمكن أن يخطئ، ثم قلنا كذلك على أن مجلس المستشارين هو المجلس الذي يحتوي على جميع الفعاليات، الناس التي كيوكوا الخبر للمغرب كائين في مجلس المستشارين، الاقتصاد كائين في مجلس المستشارين، اليد العاملة المنتجة كائنة في مجلس المستشارين، الفلاحة جميع القطاعات المنتجة توجد بهذا المجلس ويقرر من الحكومة لم نفهم لماذا حرم هذا المجلس من أن يقول ولو كلمة فيما يخص هذا القانون المالي لماذا؟ لأن هناك مشاورات الى آخره، وكانت هناك صغوبات على ( ) هيئة فريق محترم معين وجد واحد العدد ديال، وراهم لنا واحد العدد كبير جدا من التعديلات ولكن بين عشية وضحايا تم الضغط عليه وتم سحب جميع التعديلات.

إن نتمنى مستقبلا على أنه هذه الطريقة، على أنه كتجيو حنا لمجلس المستشارين نقولوها حنا ماكنضيعوش هذا الوقت، إيلا ما كانش إمكانية تعديل، إمكانية أخذ براء الناس المستشارين نديرو شي تعديل دستوري ولاشي تعديل كيف ما كان في القانون التنظيمي للمالية وأرسلوه مباشرة لمجلس النواب، وهنيونا وهنيوا رؤوسكم، ماكين لاش نضيعوكم ونضيعو الأطر، المديرين، الوزراء سواء في الوزارات القطاعية، سواء المديرين في المالية ومديرين ديال أشهر وحنايا قابضينهم هنايا والنتيجة في نظرنا لاشي.

فيما يخص الميزانية قلت السيد الوزير، ماغادي نتذكروشي لأن قلنا مافيه الكثير، وقال إخواننا لا في الأغلبية ولا في المعارضة الكثير، الميزانية قلت على أنها يقت كيف ماكانت، ماكينش ذاك التطور اللي كنتم قلت على أن لابد من أن تكون هناك تطوير، قلتهم تعملون على تطوير بنية الميزانية حتى تكون ماشي هذيك الميزانية التي يطغى عليها

وتحركاته الشعبية المتواصلة، وكلها تشكل للحكومة نبراسا منيرا وتوجيها رشيدا يطور جهود التنمية ويحقق للمغرب آماله الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية والسياسية لكل هذه الأسباب وما عبرت عنه فرقنا نحو القانون المالي لما جاء به من إصلاحات، ومن اقتراحات من وجوب في الالتزام بالشفافية والوضوح، وبالجوانب الاجتماعية المخطط لها. من أجل هذا أقول أننا وقصد مساعدتها على إنجاح برامجها الحكومة أقصد التي نحن جزء منها بحكم وجودنا داخلها فإننا صوتنا لصالح المشروع المالي وبالتوفيق إن شاء الله، والسلام عليكم ورحمة الله.

### السيد رئيس المجلس :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للمستشار السيد محمد جوهري، الكلمة للمستشار السيد أحمد التويزي باسم فرق المعارضة.

### المستشار السيد أحمد التويزي :

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

في الواقع فيه اشكالية في هذا الشكل ديال تفسير التصويت، فلا داعي للبحث عن الأسباب والدواعي التي جاءت المعارضة تصوت ضد هذا المشروع، ولكن نحن كمجلس المستشارين لابد أن نطرح على السيد الوزير السؤال العريض الطويل هو أنه ماهي جدوى مناقشة القانون المالي داخل مجلس المستشارين منذ شهر؟ ماهي الجدوى؟

نطرح عليكم السؤال، السادة المستشارين، سواء كنتم من الأغلبية أو كنتم من المعارضة أن منذ شهر ونحن نناقش في جلسات ماراطونية داخل لجنة المالية وداخل لجان قطاعية قانون مالي أقرت وقالت الحكومة على لسان وزير المالية على أنها لن تقبل بأي تعديل، إذن هنا نطرح السؤال ماهي الجدوى؟ هذا هو السؤال المطروح، إذا كان كما قلنا للسيد الوزير قد قال على أن القانون المالي كمن خضع لعملية جراحية، كجسم خضع لعملية جراحية ولا يمكن أن يخضع

كنا نتصور ندخل واحد العدد، ما دخلنا هشاي، كنا كندخلو في هاذ الميزانية واحد العدد ما دخلنا شاي، إذن هذا هو العجز المالي، هاذ العجز الآن باش نغطيوه جوج الطرق احنا ماشي تقنيين في المالية، ولكن كنتصنتو، العجز غادي يدار بجوج الصوايح على ما أظن أما غادي نحذفو واحد العد ديال المشاريع استثمارية أولا غادي نمشو للمد يونية سواء كانت هذه المديونية داخلية أو خارجية كذلك هذا القانون المالي جاء ببعض الإعفاءات الضريبية الجديدة جمركية جديدة وهذه الاعفاءات جد محدودة، ذلك 50% من الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات، الاعفاء من واجب التضامن على الأراضي وكان هذا الاجراء جابت به المعارضة تعديل هذا التعديل اللي غادي يريح لنا هنوك الناس المستثمرين في هذا القطاع في البناء اللي هو قطاع مهم، اللي هو قطاع مشغل، قطاع البناء فهو قطاع مشغل ومهم، وجابت المعارضة قالت بأنه ما بغاوش هاذ الناس هذا الاعفاء، ما بغاوش الاعفاء، ابغاو قوانين تشجيع هنوك الناس اللي ماعندهم امكانيات باش يمكن لهم يتوصلوا وتعطوا تعديلات الحكومة رفضت تلك التعديلات.

كذلك الاعفاء من واجب التضامن، احنا قلنا مانعفيوش من واجب التضامن هاذ الشيء باش يكون ذاك العقار، احنا نتقولو الإعفاء التام ولكن فيما بعد إذا اعطيناه رخصة ديال التجزئى أو اعطيناه واحد العدد ديال المسائل، واعطيناه واحد المدة المعنية نضوبلو عليه، نظن ما نخليو هشاي باش يكونش ذاك المسألة اللي متخوف منها على أن يكون هناك مضاربات عقارية أي نفعيه بتاتا في الشهر في العام الأول، ولكن إذا ظهر على هاذك الشخص المستثمر على أن الهدف ديالو دار التجزئة ديالو باش يبيع أو اشترى أراضي اما باش يجزئ أو عندو رخصة نضوبلو عليه أولا نعطيوه على ثلاثة إذن كيكونوا مداخيل ديال الدولة فيما يخص هذا الموضوع ثم كذلك إشكالية التشغيل حنا ماغاديشي نقولو على أن أي حكومة كيف ما كانت شي حكومة ما غاديشي يكون عندها واحد المسؤولية باش يمكن لها تدور خاتم وتحل مشكلة التشغيل، ولكن ككتابان الارادة واش هناك إرادة فعلية لمحاربة الآفة ديال البطالة. والبطالة المحاربة ديالها بالنسبة لنا لن تكون بالتوظيف لأن كانت سياسات وكانت سياسة حتى هاذ الحكومة على

الهاجس التوازني، ولكن مازلنا نلاحظ هنا أن الميزانية باقي يطفى عليها نفس الهاجس اللي هو المحافظة على التوازنات المالية، ونحن ما غاديشاي نديرو الديماغرجية، ماغاديشاي نديرو على أنه الحكومة لابد لها أن تحافظ على هذه التوازنات لأن الشعب المغربي هو الذي أدى الثمن من 1985 التقويم السياسة ديال التقويم الهيكلي التي أدى فيها الشعب المغربي ثمن كبير باش يكونوا هذه التوازنات المالية. إذن حنا ما غاديشي نقولو لكم، حافظوا على هذه التوازنات ماغاديشي نقولو لكم كذلك على أنه مازالت لنا علاقات مع المؤسسات الدولية مع FMI واحد العدد ديال المؤسسات البنكية الدولية، نقولو راه حنا كنتصنتو لأزاء أو الضغوطات ديالهم، حنا كنعرفو ماغاديشاي ندير والديماغوجية. كنعرفو على أن المغرب ماشي بوجدو كنعرفو أن لابد من العلاقات مع هذه المؤسسات ولابد من أن يحترم هذه العلاقات، ولابد أن تبقى مصداقية المغرب من الناحية المالية مصداقية عند هذه المؤسسات.

ماغاديشاي نقولو راه كتحخذ الحكومة أو يتخذ وزير المالية تعليمات من المؤسسات الدولية عمرنا ما نقولوها، لماذا؟ لأننا نعرف أن إمكانات الدولة محدودة وكنعرفو بأن التوازنات لابد أن نحافظ عليها. ثم أن هذه الميزانية مازالت تشكل نسبة كبيرة منها مداخيل استثنائية كل ميزانية يأتي مدخول استثنائي، الميزانية الأولى كان جافيتها ديال l'amnestie fiscale ونوك الاجراءات اللي اتخدت فيما يخص l'amnestie fiscale، هذا مدخول استثنائي الميزانية الأخرى جاء فيها مدخول اللي هو كبير كدا اللي هو ديال GSM، هذه الميزانية كذلك جاء فيها مدخول اللي هو تنتظرو الحكومة من اتصالات المغرب، إذن بينت الميزانية لابد نبيعو شي حاجة باش يمكن لنا نحافظو على التوازنات المالية، إذن باقي تطفى عليها مداخيل استثنائية اللي هي كنعرفو على أنه ماشي قارة إذ ولو داخلة في الميزانية أو عملناها بأسلوب محدد والواقع شيء آخر. كذلك بالنظر إلى أن هاذ الشيء معروف أن المداخيل الجمركية غادي تقلص سنة بعد سنة عندنا مداخيل استثنائية للمستقبل حنا ماكنشوفوش هذه السنة المستقبل أش غادي يطرا في المستقبل، المستقبل هو إما أننا هنوك التوازنات نوك المداخيل الاستثنائية غادي تمشي أولا غادي يكون التقلص ديال مداخيل الجمرك غادي يكون العجز، لابد يكون العجز،

العالم القروي كي يعرفوا دقة المعرفة على أن هناك تهميش وأن هناك مشكل اللي هو كبير جدا.

كاين كذلك باش مانكونو شاي اشكالية ديال الجهة، طالبنا وطالبت جميع الفرق على أن الجهة الإمكانية التي رصدتم لهذه الميزانية ليس في هذه الميزانية والميزانية السابقة إمكانيات اللي هي جد محدودة، إمكانيات لا ترقى الى الموقع الذي أعطي في بداية الأمر الى الجهة، ولا حظتم الناس اللي في الجهة سواء كانوا في المعارضة أو في الأغلبية اليأس الذي وصلت إليه هذه المجالس اليأس التام، لماذا اليأس؟ الناس ماباقيش كيجيو كيكون المجلس فيه 110 كيجيو 30.20 واحد لماذا؟ لأن كيجيو يتكلموا على العبث، لاميزانية لا إمكانيات، لا ورق ماعندهمش إمكانيات ماكينش النور ديال الجهة اللي هو في الواقع، لأن الجهة لا يمكن لأي أحد سواء هذه الحكومة أو الحكومة اللي غادي تجي من بعد على أنها تعيد النظر في الجهة.

الجهة خطها جلالها الملك المرحوم الحسن الثاني رحمه الله هو الذي خطط للجهة وأقرها الدستور ديال المملكة، وأكد عليها كذلك جلالة الملك محمد السادس، لأن هذا اختيار استراتيجي جاء من ملك وأقره الشعب داخل الدستور، ما يمكنش يكون عليها التراجع، إذن لا بد وكبقول نطلب منكم أن ماتكونش ذيك النظرة ديال السياسة فيما يخص هذيك المسائل ديال الجهة، كنسمعو وغادي نقولها بصريح العبارة ما يقال أنا ما نخبيش هاذ الشي كيتقال، على أن أحزاب الكتلة عندها جوج جهات ولا ثلاثة الجهات، ولكن الأحزاب الأخرى عندهم باقي الجهات، وبالتالي فالحكومة لا يهتمها على أن هذه الجهات تنجح أولا تنجح، هذا هو الخطاب اللي كنسمعوه إذن نتمنى أنكم تطلعوا للتلفزيون تقولوا ماشي هذا هو الصبح، باش هنوك الناس اللي دخلوا في هذيك التجربة يعرفوا أنها تجربة استراتيجية لأن التجربة هي المستقبل وهي المستقبل ديال التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل الوطن المغربي. إذن لكل هذه الاعتبارات فإننا سنصوت ضد هذه الميزانية لماذا؟ صوتنا ضد هذه الميزانية، لماذا؟ لأنها لا ترقى الى ما يصبو إليه الشعب المغربي، وشكرا السيد الوزير،

السادة الوزراء، إخواني المستشارين،

أنها توظف من أجل التوظيف ( ) مناصب الشغل لكي يكستوا عباد الله، باش يقولوا تنوظفو باش تكون هذيك السياسة على أننا، لا التوظيف المنتج ينسقوا الاتجاه في التوظيف المنتج بلا ديماغوجية، بلا أي حاجة وعرفوا الشباب المعطل على أنه كاينة إشكالية خص تكون واحد السياسة اتجاه باب المنطق كذلك احنا المحافظة شفننا النقابيين وتبعنا جميع المسائل التحركات الاجتماعية اللي كاينة، إذن هنا كاين هذا العمل الاجتماعي وهذه المسائل ماكاين اشكالية، المشكل فيما يخص المستثمر، فيما يخص القطاع اللي هو مشغل، إذن كاين إشكالية مازال هنوك المستثمرين، مازال ما القطاع الخاص مازال مبادرث الثقة ديالو في هذه الحكومة لماذا؟ لأن الإجراءات ديالها إجراءات اللي في الواقع هي لا تتماشى مع التطلعات ديال هاذ الناس، وراه مشيتو المشاكل اللي كاينين الآن سواء في واحد العدد ديال المعامل وكنسمعو على أن الناس نوك ما بقاش كيجي يغير على أنه نزيديو في التشغيل، الناس كتحافظو كمنظبوكم غير المحافظة على مناصب الشغل التي كانت منذ زمن طويل. كذلك مازال التهميش في العالم القروي، مازال التهميش في العالم القروي وراه كشييتو من العالم القروي وشفتو على أنه مازال باقي ماكاين كهربية، مازال ماكاين ماء، مازال ماكاين طرقات والعالم القروي ما القاش في الحكومة السند، العالم القروي ما القى السند والقى المواساة إلا من طرف جلالة الملك محمد السادس الذي لا حظنا تنقلاته عبر بقاع المملكة، يواسي تلك المنطقة من المناطق المنكوبة، تقولوا العالم القروي فهو مناطق منكوبة والناس اللي ماعندهم ماء الشرب ونابس ما عندهم طرقات ناس اللي ما عندهم زيادة على أزمة الجفاف.

إذن السياسة ديال القانون المالي يرمي إلي تطبيق سياسة معنية، لاحظنا على أن هذا القانون المالي مازال لم يعطي ثماره، مازال ما تعطى هذي عامين هذي القانون الثالث مازال ما بان لنا شي بوادر على أن هناك واحد التطلع إلى رفع التهميش ورفع هذا الظلم اللي هو كيعيشوا القروي في جميع المسائل، في الصحة، في الطرق في الماء في الكهرباء إلى آخره، ما كنعقولوش راه يمكن لكم تمسحوها في خطرة، ولكن كنعقولو بأنه لا بد أن تكون هنا سياسة اللي كان باين لنا حنا أغلبية المستشنيين، راه حانه، اما من الجماعات المحلية أه حاه من

نعم إن لوزيرنا الأول أغلبية يعتمد عليها، ولكن وبفعل الأخلاقيات السياسية التاريخية لحكومة التناوب ولبكوناتها ولأغلبيتها لا نقبل جميعا أن ننصر أخانا ظلما أو مظلوما، هذا المنطق انتهى لأننا كفرق أغلبية نتناقش فعلا وبدون أوامر، نختلف وبدون أوامر، ونتفق وبدون أوامر، اليوم نتفق وليس بأوامر ولكن بطموحات الشعب المغربي وبأساله في التغيير، وفي تحسين ظروف عيشه، وفي خلق شروط تنمية حقيقية طالما طالبنها.

إن طموحاتنا لازالت هي هي، وبرمجة تحقيقها رهين بضغوطات موضوعية، وباستخدام عقلاني للموارد، نحن اليوم نثق في امكانية البرمجة، لأن اخواننا في حكومة التناوب نثق في وعودهم، ونثق من خلال الإجراءات التي تم القيام بها فيما قبل بقدرتهم على تحقيق هذه الوعود، إننا ننصر إخواننا لأنهم قدموا الدليل على أنهم ماضون في تحقيق البرنامج الذي يجمعنا، والذي عبر عنه التصريح الحكومي الأول والثاني، ونحن عندما نساند الحكومة نساندها كجهاز دستوري كامل، لا نميز بين هذا وذاك، نقول هذا لأنه أثار انتباهنا ما تضمنته تدخلات بعض رموز المعارضة سواء في اللجن الدائمة أو في الجلسات العامة من انتقادات غير واقعية للحكومة، إذ عممت نظرتها السوداوية على كل القطاعات معتبرة إياها ضعيفة ومتفككة وقليلة الاعتمادات ولم تسلم من حملتها المفرضة هاته سوى وزارة الداخلية، حيث اجتهد البعض في اختيار أروع تعابير الثناء عليها وعلى المسؤول الأول في القطاع وذلك لغاية في نفس يعقوب.

إننا إذ نرحب بهذا ونفتخر به لأن وزارة الداخلية جزء لا يتجزأ من الحكومة نعتقد أن هذه الازدواجية إن دلت على شيء، فإنما تدل على عدم قدرة هذا البعض على التخلص من تبعات عادة سيئة ألفوها في العهد البائد، الذي كان فيه الثناء وتقديم فروض الطاعة والولاء لأولياء النعم الانتخابية صفة لابد لمن يدور في هذا الفلك من التحلي بها، ولهؤلاء السادة نقول إن وزارة الداخلية في معناها القديم قد ولت والسلطة في العهد الجديد مفهوم آخر، وبنصحبهم قبل فوات الأوان وخاصة أننا عشية استحقاق كان بالنسبة لهم على اللوام فرصة لتوزيع وإعادة توزيع الغنائم بأن يعولوا على أنفسهم وعلى رصيدهم في العمل لصالح المواطنين، إن كانوا يمتلكونه فعلا ويأخذوا العبرة من بعض أحزاب المناسبات التي بدأت تندثر ولم يتدخل أحد لإنقاذها.

السيد رئيس المجلس :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للمستشار، لا غير بالنسبة للأخ عقا الغازي في غيبتكم وقع الاتفاق جوج من الأغلبية وجوج من المعارضة، واش تتزكوا هذا التقسيم، تبارك الله عليك- الكلمة للمستشار السيد عمر بومقص بإسم دائما فرق الأغلبية.

المستشار السيد عمر بومقص :

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

الأخت المستشارة، الاخوة المستشارون،

لقد قررنا في فرق الأغلبية التصويت لفائدة القانون المالي، وسيقول البعض أو كما قال هذا من قبل أننا نطبق مبدأ أنصر أخاك ظلما أو مظلوما، أو أن الأمر يتعلق بعملية انية ميكانيكية، منذ البداية نود أن نذكر السادة المستشارين والرأي العام بأننا في فرق الأغلبية لا نؤمن بهذا المبدأ، لقد كنا ولازلنا ننصر المظلومين ونحارب الظالمين، وتاريخ قوانا السياسية شاهد على ذلك، تاريخنا من أجل ديمقراطية البلاد وتاريخ التضحيات الجسام التي قدمناها كمناضلين وكأحزاب وكمظمات جماهيرية عمالية وحقوقية وشبابية كل هذا التاريخ الماضي والحاضر يقول على أننا كنا دائما ننصر المظلومين، وناضل ضد الظالمين.

إن التطور الذي يحصل في بلدنا مع مجيء حكومة التناوب تحت رئاسة الكاتب الأول للاتحاد الإشتراكي بتحالف مع قوى سياسية اندرجت في مسلسل التغيير، إن هذا التطور قد أدى اليوم من ضمن ما أدى إليه من تغييرات الي تصحيح العلاقة بين الحكومة والمؤسسة التشريعية. لقد كانت الحكومة فيما مضى أي قبل مجيء حكومة التناوب هي المقررة والمسيرة لأغلبيتها تفتى عليها القرارات والمواقف والتوجهات، أما اليوم وهذا هو التحول الهام فإن الأغلبية المساندة للحكومة هي التي تقرر في توجهات الحكومة.

السابقة، بل كنا مع إعادة نظر شمولية في إشكالية الديون، ونتج عن ذلك أولا إلغاء بعض الديون.

- ثانيا : وهذا مهم تحويل بعض الديون الى استثمارات.

- ثالثا : انخفاض هذه الديون.

هناك أيضا إشكالية المقاصة، كان هذا المشكل يستنزف دائما ميزانية الدولة دون أن يخفف عن مشاكل المواطنين، اليوم حكومة التناوب تحرص من خلال اجراءات عملية على عقلنة المقاصة، وتوظيفها فيما يجب أن تسخر من أجله، سأختصر على ذكر بعض الأرقام التي تؤثر لما نذهب إليه من عقلنة وحسن تدبير:

- ارتفاع المداخيل ب 11%

- ارتفاع عائدات السياحة بما يناهز 18%

- والصناعات الالكترونية التي قفزت صادراتها الى 34%

- انتقال معدل الاستثمار الداخلي الي 24% نتيجة الادخار العمومي.

- كما أن القانون المالي الحالي يتوقع ارتفاعا في مجال الاستثمار بنسبة 41%

وانخفاضا في تحملات المديونية الداخلية بنسبة 19,7% مع ترقب في ارتفاع الموارد ب 13,8% يضاف إلى هذا كله استعادة قطاع البناء لحركيته ونشاطه.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

لقد كان أملنا أن تكون وتيرة الإصلاح أسرع وإيقاع التغيير أكثر دينامية وحيوية إلا أن الرياح تجري بما لا تشتهي السفن، ولهذا فنحن اليوم مطمئنون على المستقبل لكون الحكومة حكومة التناوب والتغيير استطاعت لما اتخذته من إجراءات وما فتحت من أورش أن تضع القافلة على سكة التغيير والتقدم وكل من سار على درب وصل.

إن علاقتنا مع الحكومة، كما قلنا، هي علاقة مبنية على أسس موضوعية تقوم على وجود برنامج حكومي نتعامل على مقتضاه وبمقتضاه، نعم هناك ضغوطات تفرض نفسها في هذه السنة أو ما تبقى منها على إمكانياتنا المالية وأهم هذه الضغوطات هو الجفاف، سيقول البعض إن الجفاف ليس وليد اليوم، وهاهو اليوم يقدم لتفسير ضغوطات الميزانية، لكن الفرق هو في تسيير انعكاسات الجفاف. لقد كانت الأموال مخصصة في الماضي للحد من آثار هذه الأفة التي أصبحت شبه مزمنة تصرف بالزبونية والمحسوبية ويتم استنزاف هذه الأموال لصالح حفنة من المحتكرين، اليوم ومع سياسة محاربة الفساد والرشوة التي طالبنا دائما بانتهاجها والتي شرعت فيها حكومة التناوب أصبح ضغط الجفاف ضغطا موضوعيا ولن تكون له تلك العواقب الوخيمة التي ألفناها.

هناك ضغط آخر أثاره السيد وزير المالية وسينعكس سلبا على موارد الميزانية الحالية، إنه مشكل بعض المؤسسات العمومية كالقرض العقاري والسياحي والقرض الفلاحي، إنه سيكلف خزينة الدولة عدة ملايين من الدراهم، نعم إنه ضغط مالي كبير سيحرم البلاد من العديد من الاستثمارات في البيئات الأساسية وفي خدمات الدولة، لكن في المقابل وضعت ملفات هذه المؤسسات أمام القضاء، ونحن ميقنون بأنه من الآن فصاعدا سيعاقب كل مختلس للمال العام ومتيقنون بأن هذه المؤسسات ستسير كذلك من الآن فصاعدا بكل شفافية، نحن لا نوقع للحكومة على بياض، سنقبل أن تتحمل الحكومة اليوم تبعات عقود من الانحراف والتلاعب بالمال العام، شريطة محاسبة المنحرفين والمتلاعبين، هذه هي النقلة النوعية التي تطالب بها فرق الأغلبية، والتي يظهر بأن الحكومة من خلال تصريح وزير الاقتصاد والمالية عازمة على إنجازها عن طريق اصلاحات مالية في مجالات مؤسسات الدولة أين مختصة.

إننا في فرق الأغلبية متيقنون أن حكومة السيد اليوسفي تستحق ثقتنا لأنها قامت بمجموعة من الإجراءات على مستوى تخليق الحياة العامة، وترشيد نفقات الدولة، والدلائل عديدة منها على سبيل المثال لا الحصر.

- أولا : معالجة إشكالية المديونية بمنظور كنا دائما ننادي به، لم نكن أبدا مع فكرة إعادة جدولة الديون الشيء الذي فعلته الحكومات

فيما يخص جو مناقشة الميزانية أول ملاحظة صادفت هذا الجو في هذه السنة في مجلس المستشارين هو استمحكام بالضبط هو مصيبة البحث عن مخرج لإجراء القرعة على الثلث، فالسيد وزير العلاقات مع البرلمان بيتسم لأن فعلا كانت مصيبة لنا جميعا، فقد أضعنا وقتنا ثمينا ليس من وقتنا الشخصي بل هو وقت للشعب المغربي الذي نمثله، أضعنا وقتنا في جدال عميق، وأحيانا في المس بكرامة بعضنا، وأحيانا أخرى في فتح ملفات لم نكن مؤهلين لفتحها ولا للكلام فيها، فأضعنا الوقت الكثير، وكما قيل ذهبت بنا التفسيرات والتأويلات مذاهب شتى، وأخيرا هناك بعض المتفائلين الذين يقولون بأنه الفضل الكبير هو أننا فتحنا النقاش، فتحنا النقاش في ماذا؟ في إضاعة الوقت، الشيء الذي فوت علينا فرصة مناقشة الميزانية، وإدلاء المستشارين جميعا في اللجان المتعددة بأرائهم ومناقشتهم للحكومة حتى البحث عن المجهود الحكومي، إذا كان هناك مجهود والبحث عن النقص إذا كان هناك نقص وتقديم اقتراحات إذا كانت هناك اقتراحات فكان هذا هو المناخ وهذا الجو الذي نوقشت فيه هذه الميزانية.

السيد الوزير،

لقد صوتنا ضد هذه الميزانية رغم أننا صوتنا على كثير من فصولها بالإجماع، لا فقط لأننا معارضة بل بالعكس ولن نشرح ما نحن معارضة إيجابية ليست كذا ( ) سنتين ونصف من هذا الخطاب، يكفي الله يجعل البركة نرجعو للطريق جميعا نتكلمو بواحد النوع من الموضوعية، وأظن حتى أنه الحزب الذي يصل الى الحكم يتخلى في غالب الأحيان على 70% من تحزبه ليجند نفسه للشأن العام كي لا يسناق وراء الرياح الحزبية ووراء النظرة الضيقة، فيعمل في أفق واسع عام ليسمع إلى الجميع وتكون الرؤيا واضحة أمامه وهذه سر من أسرار نجاح السياسيين في تناول الشأن العام والعكس صحيح، إذا كانت النظرة ضيقة لست أقصدكم السيد الوزير أعرفكم وزيرا محنكا وسياسيا محنكا واقتصاديا محنكا وأستاذا محنكا وأعرف جيدا أنكم مقتدرون لتسيير الشأن العام، لكن لن تستطيعوا فعلا أن تستقطبوا كل الأمور التي تساعدكم لكي تضبطوا المالية العامة بصفة وتحقيق الأمور التي تعدون بها والتي نظن أنه كان يمكن أن يتحقق

إن تصويتنا بالإيجاب للقانون المالي هو تجسيد لاختياراتنا الثابتة في دعم التجربة الحالية التي يعيشها بلدنا تجربة التناوب الديمقراطي التي تفتح أفقا لبناء مغرب الحداثة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية تحت القيادة الرائدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، شكرا على انتباهكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس المجلس :

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للسيد المستشار محمد جوهري دائما باسم فرق

المعارضة.

المستشار السيد محمد جوهري :

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

أخواني المستشارين،

طبقا للنظام الداخلي نقدم باسم فرق المعارضة تفسير التصويت.

السيد الرئيس،

لم أعد ورقة مضبوطة لتفسير التصويت ولكنه يعني ما ترتب عن مناقشة قانون المالية، وكما يقال ما تبقى من آثار هذه المناقشة في نفسي.

أولا : هذه الميزانية، السيد الوزير، السيد وزير المالية، ترون أن فرق الأغلبية لم تستطع أن تقدم ولو كلمة واحدة لإظهار فضائل هذه الميزانية ولا ذكرها، بل فقط اعتمدت على شكر نفسها وعلى التغني بتماسكها وعلى الكلام عن نفسها، ووجهت كلاما كما سمته لبعض الأبطال ولاشي حاجة للمعارضة، على كل حال جاءت الأغلبية لتصفية حسابات ضيقة وشخصية في رد فعل ضيق بعيد عن تناول الميزانية أو عن تناول تفسير التصويت، لماذا صوتم على الميزانية بنعم ولماذا ساندتم الحكومة؟ ولذلك فليس هذا تفسيرا ولكن هو أمر خارج عن موضوع هذا التفسير.

صوتنا ضد الميزانية لأن الحكومة أعلنت عن برنامج محاربة الجفاف وخصت مبلغ 6 المليار و500 في حين أنه لا أثر لهذا المبلغ في قانون المالية الحالي ولا كذلك قانون المالية الذي هو في أيامه الأخيرة في التطبيق، فكيف يمكن أن نتق في عمل كهذا مع العلم ومع التذكير بالفوضى التي رافقت هذا البرنامج، برنامج محاربة الجفاف والنهب والسلب وتشتيت الأموال بطريقة لا يمكن أن تتصور بل يتصورها ويمسها من يعمل داخل الأقاليم وفي الجماعات المحلية ومن هو يعلم، السيد الرئيس، بهذا البرنامج كيف تم وكيف وزع.

صوتنا ضد هذا المشروع لأن الميزانية دعمت المؤسسات العمومية بإمكانيات ضخمة هو عكس ما كان عليه الأمر من قبل وكانت المؤسسات العمومية تساهم في ميزانية الدولة، ولكن الآن انقلبت الآية، وهكذا دعمت الدولة دعمت الميزانية المكتب الشريف للفوسفات الذي كان يدعم الميزانية فأصبح المكتب الشريف للفوسفات ندعمه نحن والمغاربة كلهم كانوا يقولوا كيعرفوا أن المورد الوحيد لميزانية البلاد هو المكتب الشريف للفوسفات، نحن الآن بدأنا نعطي للمكتب الشريف للفوسفات، لماذا؟ فكيف وصلنا الى هذه الحالة؟ دعمت الميزانية، دعم المشروع المكتب الوطني للسكك الحديدية، دعم مؤسسة التجهيز والبناء، دعم شركة التشارك بالدار البيضاء، دعم الصندوق الوطني للقرض الفلاحي والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب، أنتم ترون أن الحكومة فقط تدعم، تدعم ولكن الحقيقة أن هناك أسرار وخبايا.

الحكومة ارتكزت في مواردها لقانون المالية على فتح رأسمال اتصالات المغرب وتتوقع مداخيل ب 8 مليار و800 مليون درهم، واعتمدت كذلك فقط على مورد الخوصصة بمليارين و850 درهم، هاذ الشيء علاش معتمدة ماعندهاش شي حاجة أخرى علاش تعتمد، وبقي أن نتساءل كما يقال واستسمح كايين واحد المثل مغربي تيقول لك "ولينانكلو من البردعة"، واستسمح جيدا لأنه هذا فقط مثل لأنه الانسان لما يصل لواحد الحالة ديال عدم التدبير وسوء التدبير وسوء التدبير، أعتقد تايمشي كيبدا المسائل التي لا يمكن مسها وكتمس ماخصها شاي تمس وهي طبعا ممتلكات الشعب ورصيد الشعب، ماغاديش نبدأو نبيعو باش ناكلو، حقا حزن مع الخوصصة، ولكن بالمفاهيم والفلسفة أن تكون في وقتها وليس هذا مجال لشرحها.

جزء كبير منها في الأجل القريب لا في السنة الأولى طلبتم أجالا في السنة الثانية طلبتم أجالا، ولكن في السنة الثالثة ليس هناك من مبرر.

صوتنا ضد المشروع لأنكم ذكرتم أن ميزانية التجهيز اقترحت لها مبلغ 13 مليار درهم، والحقيقة أن المبلغ هو 6 مليار والنصف فقط، لماذا؟ لكون 3 مليارات مخصصة للتحملات مشتركة وهي نفقات لدعم التسيير وثلاث مليارات مخصصة لإدارة الدفاع الوطني هذا واحد. صوتنا ضد المشروع لأنكم لم تستجيبوا للمتطلبات الاجتماعية خصوصا في ميدان التشغيل، ف 17 ألف منصب شغل حنا غادي نوزعوها فيه 6000 منصب لترسيم الأعوان العرضيين، وفيه 4500 لادماج حاملي قرارات التعيين ديال الخدمة المدنية المجموع هو 10500 والباقي جزء من الباقي هو للاستجابة لقرار الترقية الداخلية الاستثنائية المتفق عليها مع النقابات، صوتنا ضد المشروع أيضا لأنه لم يأتي بجديد، فيما يخص اتفاق 19 محرم وهو اتفاق مكسب للجميع، ليس فقط خاص بالنفقات ولا بفترة دون فئة، هذا الاتفاق أساسه الرئيسي هو مراجعة النظام الضريبي على الأجور ليس هناك إشارة لذلك في قانون المالية، هو وحده السلاليم من 1 إلى 4 ليست هناك إشارة، إحداث نظام للتأمين الاجباري ليست هناك إشارة، إحداث نظام للتأمين عند فقدان الأجر بسبب الحالة الاقتصادية ليست هناك إشارة الي آخره ماجاء في هذه، فهل نصوت على ميزانية لن نلتزم بما التزمت به سياسيا، والميزانية هي الترجمة لتطبيق السياسة التي تنهجها الحكومة ولخطابها الشفوي، وتسبق الأرقام وترجمته داخل أرقام، صوتنا ضد مشروع قانون الميزانية لأنه لم يواكب ما اتفقنا عليه جميعا هنا وصوتنا عليه فيما يخص ميثاق التربية والتكوين على اعتبار أن هذا الميثاق سيعرف الانطلاقة في أكتوبر المقبل، ليست هناك لا إشارة لهذا الميثاق، ولذلك نحن نتفق على شيء والحكومة تلتزم بشيء ولكن في الميزانية تجد نفسها عاجزة عن ترجمة هذه الالتزامات الى واقع ملموس. صوتنا ضد الميزانية لأن الحكومة أدرجت ضمن الميزانية عائدات الخط الثاني وطلبت منا فقط، واعتبرته جزءا من مداخيلها وهو 6 مليار و830، وطلبت منا فقط المصادقة، على المرسوم دون الإجراءات المالية التي كان يتعين أن تتبع هذا الاجراء.

السيد رئيس المجلس :

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للمستشار السيد عبد القادر أزرع عن الفريق الكنفدرالي.

المستشار السيد عبد القادر أزرع :

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

اخوتي، اخواني المستشارين،

في الحقيقة وقبل أن ننتاول تفسير التصويت باسم الفريق الكنفدرالي هز في نفسي كمسؤول كنفدرالي وكعضو هذا الفريق أنه يوم تقدم السيد الوزير بتعليق على تدخلاتنا في الجلسة العامة، أنه التفت لي شكر الأغلبية وكذا المعارضة في حين للأسف لم يتحدث ولم يلتفت للفريق الممثل للمأجورين بهذه الغرفة، مع العلم أن السياسة الحداثية اليوم تسير في اتجاه تأسيس بل تثبيت العلاقات الثلاثية، تعلق الأمر في المنتدبات الدولية أو في المفاوضات أو في كل الملتقيات التي تنظر اليوم للمسألة الاقتصادية بمنظور شمولي يدمج المسألة الاجتماعية، وبالتالي يعطي الحق للمأجورين في طرح قضاياهم باستقلال إيجابي على كل الفاعلين الآخرين، ونعتمد من هذا الموقع عبرنا دائما كنفدرالية على أننا شريك كامل في رسم السياسة العامة الاقتصادية والاجتماعية، هل هذا يتعلق بفهم للعلاقة بين النقابي والسياسي؟ هل هذا يتعلق بتعاطي الحكومة مع الملف الاجتماعي نتمنى أن لا يكون هذا هو التصور وكذا آثارني كذلك، والسيد وزير المالية يقدم عرضه أمام اللجنة وكذلك في رده أوفي تعليقه على تدخلات الفرق البرلمانية إثارة أو إدماج ما تحقق على تواضعه بالنسبة للملف الاجتماعي من الاكراهات.

إن ما انتزعناه من اتفاق 19 محرم وقبل اتفاق 19 محرم نعتبره دين على إخواننا، دين على رفاقنا في هذه الحكومة، نعتبره دين على كل من استفادوا من خيارات هذا الوطن، بل نعتبره حقا في مواجهة كل من سرقوا ونهبوا خيارات هذه الأمة، للأسف كنا نتمنى أن حكومة التغيير، حكومة السي عبد الرحمان اليوسفي، الذي نكن له كمناضل وكرجل

صوتنا لأننا بدأنا نرى الغموض في سياسة الحكومة، الغموض التام لم نعد نفهم أي شيء، جرائد حكومية صدرت هذا الصباح تواخذ الوزير الأول، تواخذ الجهاز الحائط به، جرائد تنتقد عمل الحكومة يوميا، جريدة السيد الوزير الأول البارحة فقط تعلن عن مسيرة السكان يحتجون لأن إدارة المكتب الوطني للكهرباء، لم تفي بوعدها من يشكي لمن؟ نحن نشتكى والحكومة تشتكى أيضا لمن؟ فهي جهاز تنفيذي، فهي عليها أن تبحث عن الحل أو تصدر تعليمات، أن تصدر أوامر أو الحكومة وأغلبيتها تفرق بين الحكومة وبين وزارة الداخلية، تفرق بين الحكومة وبين وزارة أخرى، حن لم نفهم هذا المنطق يجوا يقولون انتم مع وزارة الداخلية واش وزارة الداخلية يعني شي حاجة أجنبية، أنتم تأيدون وزارة الداخلية ماكنفهموش حنا، عيينا من هذا المنطق ومن هذا الكلام هذا، أنتم تقولوا أن وزارة الداخلية من وزارات المغرب، أنتم تقولوا هذا تضامن حكومي أنتم كتقولوا أنتم كتقولوا حيدتوا وزير داخلية سابق وجبتوا وزير داخلية جديد، وكتقولوا أمين والدنيا زيانت ومع ذلك ما فهمناش، هذا منطق التسبب السياسي، ما فهمناش ومابقى حد يفهم.

حنا مسالمين، نحن مواطنين مسالمين، قولوا علي اللي بغيتو حنا كتقولوا لكم ها طريقنا وها وضوحنا، فلذلك إذا كانت هناك أغلبية تساند الحكومة ماتساندهاش فقط برفع الأصبع وتقول حنا بخير وعلى خير وماتقدرش تكلم على الميزانية، تكلم على ميزانيتكم أسيدي، دافع على ميزانيتكم أسيدي، قل أنها ميزانية مزيانة، هاهي فيها سير للجانب الإيجابي ماتمشيش للجانب السلبي خليني أنا نتكلم على الجانب السلبي وتكلم أنت على الجانب الإيجابي علاش أنا تنقوم بالدور ديالي لأنني خصني بشوف السلبيات، شوف أسيدي فقط الإيجابيات وقنعني بها، وشجع هذه الحكومة ديالك اللي كتبذل مجهود إيلا كنت كتقول لنا كتبذل مجهود، ما فهمناش جرائد ضد الحكومة، والحكومة ضد نفسها، الحكومة مع نفسها، الحكومة كتشكر في راسها الى آخره، فلذلك هذا جو والحكومة مسؤولة عنه، الحكومة ومكوناتها ومؤيدوها مسؤولون عن هذا الجو بهذه الطريقة وبهذا الأسلوب، لذا نتمنى أن يأتي وقت تصادق فيه المعارضة والأغلبية على ميزانية تتوفر فيها كل الشروط التي أشرت الى بعضها الآن، وشكرا السيد الرئيس، شكرا السادة المستشارين.

تأجيله وأؤكد تأجيله لأنه إذا لم تتوفر الشروط والحد الأدنى المتفق عليه، سنضطر كطبعة عاملة للعودة لتنفيذ هذه المعركة الوطنية دفاعا عن حقنا في الوجود، ومن أجل ترسيخ هذه الثقة التي نريدها مع كل الأطراف، إذن توج أو توجت معركتنا بالتفاوض الذي لم يكن سهلا ولا بسيطا، كما يتوهم البعض، لقد دامت المفاوضات دون انقطاع أكثر من 48 ساعة، وكان مصير الوطن في كف لأننا يدنا على قلبنا عندما نقرر مثل هذه المعارك ونعرف نتائجها، ولأننا نعتبر أنفسنا المسؤولين الأولين على مصير هذا الوطن كما أجورين وكعمال، ومع ذلك لأننا نتجه نحو المستقبل وبدون خلفيات وبقناعة دعم مشروع التغيير، وقلناها لإخوتنا في الحكومة، إننا مستعدون لخوض المعارك النضالية دعما لأي برنامج يواجه الفساد، يواجه كل الذين اغتتوا على حساب الوطن وعلى حساب المواطنين، كل الذين اغتتوا تعلق الأمر على سبيل المثال لا الحصر ما وقع في (إيكوز) اللي الآن 1000 عائلة، بالله عليكم 1000 عائلة الآن دخلت السنة الثالثة بدون دخل، وعندما أقول 1000 عائلة أقول مدينتين مغربيتين واد زم وتادلة، ونعرف جميعا نعتقد نعرف جميعا دور هاتين المدينتين في معركة التحرير، نعرف جميعا دعم هذين المدينتين لمشروع التغيير الذي نريد إنجازها، أليس من باب الانصاف، السادة الوزراء، أليس من باب الانصاف أن نتفض جميعا حماية لحقوق هؤلاء العمال، حقوق هؤلاء العائلات هاته العائلات أليس من الإنصاف أن نكرم هاتين المدينتين بحل هذا المشكل.

قلت ومع ذلك ننظر الى المستقبل ونعتبر أن هناك بعد حضاري في هذا الاتفاق من شأنه إذا توفرت له الشروط، إذا تم تنفيذ التزامات الاتفاقات، مع العلم أنها تأخرت بعض الشيء عن مواعدها أن تعزز كنا حنا ولا ما كناش كانوا أطراف أخرى، ولكن تعزز ثقافة التعاقد التي ناضلنا أن تكون آلية لتدبير الشأن العام الاجتماعي والسياسي. وأضيف ونحن بصدد القانون المالي الحالي الذي يمتد مداه من فاتح يوليوز 2000 إلى نهاية دجنبر من نفس السنة، لقد تأملنا للتعاطي مع هذه اللحظة وسياقها بناء على العنوان التالي أن القانون المالي الحالي بين هاجس التوازنات المالية وملحاحية الانتظارات الاجتماعية، لقد طرحنا من الأسئلة والإجابات ما يشكل رؤوس الأقسام لبدينا الكنفدرالي الذي نراه ونعتقد ومستعدون للحوار حوله مناسبة لنهج

وطني وكأب لنا -الحركة النقابية- كل التقدير أن نعتبرها تحقق على تواضعه هو ركن من الأركان الكثيرة التي يتوجب علينا بناؤها جميعا، ديال الثقة بين حكومة التغيير وقواعدها العمالية التي ساندت التغيير، ونذكر قلولا إضراب 14 دجنبر العام الذي برأي الخاص والعام والصدى خلخل موازن القوى لا فقط الاجتماعية، وإنما خلخل موازن القوى السياسية وعبد الطريق للحوار السياسي.

ونذكر جميعا أن بعد هذا الإضراب العام جاء ملتصق الرقابة، ودخلنا في مسلسل الإصلاح انطلاقا من المذكرة التي كان قد رفعها آنذاك باسم اخوتنا في الاتحاد الاشتراكي السي عبد الرحيم الله يرحمو وكذلك السي محمد بوسطة باسم حزب الاستقلال ودخلنا مسلسل الإصلاح، لذلك كانت معاركنا الاجتماعية اخوتي في حكومة التغيير مدخلا للتغيير السياسي، لذلك ما أنجز على تواضعه نعتبره دينا على كل من يؤمن بالتغيير، وقلناها في حينه في التجربة البرلمانية السابقة، ومن هذا المنبر ممثل الكنفدرالية آنذاك "إن المدخل للإصلاح السياسي هو الإصلاح الاجتماعي" إذن نتمنى أن لا نعيد سوء فهم بعضنا البعض فلا يمكن غدا لا يمكن لوطننا العزيز بأغلبيته ومعارضته، بحكومته ورأسماله أن نستمر في معركة البناء دون أن ندخل المسألة الاجتماعية على اعتبار لا فقط على أساس حتى إذا كانت شر فهي شر لا بد منه، ولكن على أساس أنها اختيار استراتيجي، لأن الملف الاجتماعي هو استثمار في الرأسمال البشري.

ونعتقد في الكنفدرالية الديمقراطية للشغل أن الاستثمار في الرأسمال البشري هو أولى الأولويات، ولذلك ولم يأت اتفاق 19 محرم هبة من أحد، قلناها لاخوتنا في حكومة التغيير، أعطيتم بدون مقابل للباطرون وحاجتونا بالثقة وانتظرنا أن تفكروا في تأسيس أو تجديد أو تثبيت الثقة معنا.

وطال انتظارنا كطبعة عاملة وكجماهير شعبية، وأمام الاستمرار في تأجيل الانتظارات الشعبية، وبعد أن أمهلنا الحكومة الحالية ما يكفي من الوقت لترجمة شعار التغيير، أقول اضطررنا إلى خوض معركة الإضراب العام الى جانب إخوتنا في الاتحاد العام للشغالين، هذا الإضراب الذي كان مقررا خوضه يوم 25 أبريل 2000 في جميع القطاعات العمومية والشبه العمومية والخاصة الانتاجية والخدمية، وتم

يمكن أن نؤكد بأن أموال الخزينة العامة للأسف تسرق ولا تحقق الهدف المتوخى منها.

فلذلك لا يكفي أن نقترح آلية لابد من سياسة التتبع، لابد من الضرب على أيدي كل الذين يحاولون اللعب بهذه القنبلة التي قد تنفجر في وجهنا جميعا لا قدر الله، ولذلك علينا أن نطلق هذا الورش الوطني بحوار حقيقي بإشراك كل الأطراف، نقابات سواء مهنية أو دياب أرباب العمل لكي نجد الصيغة الملائمة للوضعية في بلادنا لسد كل الأبواب أمام كل من يريد سوء بهذا الوطن العزيز، وكل من يريد سوء بهذه التجربة التي كما قلنا وأكدنا نريد لها النجاح إن شاء الله. كذلك إننا نعتبر أنفسنا شريكا محوريا في بناء هذا المنحى وانجاز هذا الورش المجتمعي الكبير، ونحن مهيوون.

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

للمساهمة في صياغة رؤية شمولية من شأنها أن ترفع بلادنا إلى مصاف البلدان النامية، تأسيسا على تحليل واقعي موضوعي، قطاعي ومجالي لأوضاع بلادنا لاستحضار مكامن القوة التي يتوفر عليها شعبنا.

السادة الوزراء،

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

كما أشرنا إلى ذلك في مداخلتنا العامة يمكننا أن نعتز ونفتخر بما أنجزناه كعمال على درب بناء النقابة المؤسسة وماحدناه من مواقف لإعادة قطار هذه الحكومة الى نقطة الإنطلاق السليمة، فليعتبرها إخوتنا في حكومة التغيير نقطة نظام عمالية احتجاجا على سنتين من الانتظارات وأملنا أن تستخلص الحكومة الحالية هذا الدرس الوطني العميق لكي تتابع المسير في الإتجاه الذي يتجاوب وطموحات جماهير شعبنا التي انتظرت وطال انتظارها أزيد من أربعة عقود ولم يعد في الإمكان ماكان من صبر ومكابدة، لأجل ذلك وكمدخل لهذه الانطلاقة الجديدة التي نأملها، نطالبكم بفتح ملفات الفساد والإفساد

حكومي يرفع شعار التغيير أملا في أن تبصم هذه الحكومة الحالية المرحلة التي يجتازها المغرب والمغاربة بالبعد الاجتماعي الذي يشكل رافعة كل تنمية، ونذكر جميعا كيف أننا وفي انتظار أن يتحقق التناوب التوافقي كنا دائما في ندواتنا، في محاضراتنا، في تدخلاتنا نرجع لحكومة مولاي عبد الله ابراهيم على قصر الزمن الذي تحملت فيه القيادات الوطنية المسؤولة، مانريده لحكومة السيد عبد الرحمن اليوسفي هو أن تبصم هذه اللحظة التاريخية بالبصمة الاجتماعية في إطار هذه التحولات الكبرى التي تعيشها بلادنا.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

ليست وظيفة النقابة هي الرهان على خلخلة أوضاع البلاد سواء بإضرابات قطاعية أو بإضرابات عامة وشاملة، بل في قناعتنا في الكنفدرالية الديمقراطية للشغل أن وظيفة النقابة كما أسسنا لها منذ ميلاد مركزيتنا النقابية هي خلق شروط النمو بشكل مستديم تلبية للحاجيات المادية والمعنوية الأساسية لشعبنا في إطار مشروع مجتمعي جديد يستهدف تويب الفوارق الطبقية المستفحلة والحد من الاستغلال الوحشي وحماية رصيد الشغل، ولذلك ونحن بصدد الحديث عن رصيد الشغل، لقد اشتغلنا بمواظبة ومثابرة وبوعي مستقبلي على مشروع المدونة ومع ذلك تستمر القضايا العالقة القضايا الكبرى التي تهم مصير رصيد الشغل في بلادنا، ونؤكد مرة أخرى أننا سنتصدى لكل القراءات، لكل التأويلات القانونية التي من شأنها أن تكسر السوق الاجتماعية وسوق الشغل في بلادنا، وكنا نتمنى أن يكون، وأن ينظم حوار وطني حقيقي حول مقومات ومعايير وقوانين ضبط سوق الشغل الوطنية، وكذلك ضمان إشراك شامل للطاقت الشابة المعطلة التي هي في حاجة إلى شغل، أولئك الذين تحتاجهم البلاد ويتوفرون على خبرات وإمكانيات.

إن كل الآليات التي اعتمدت لتشغيل الشباب المعطل، وكنا نتمنى أنه يكون تحقيق للحكومة في هذا الموضوع، كل الآليات ربما جميلة، ولكن كل آلية نضعها لابد لها من التتبع، التكوين الاندماجي الآن نعرف

## حضرات الإخوة:

قيل الشيء الكثير عن الثلث، الرئاسة كما لاحظتم لازمت الحياد، ولكن الجميع ليكون مقتنع بأن المقتضيات الدستورية ستحترم، وستجري القرعة في الوقت المحدد احتراماً للأجال المنصوص عليها 60 يوم 45 يوم، هذا المجلس سيحترم جميع المقتضيات الدستورية والأجال المضبوطة، والقرعة ستشمل مجموع الثلث ما ندخلش في الطرقات والاستثناءات اللي البعض اقترحها، القرعة غادية تكون بكيفية شمولية في الوقت المحدد لها، فيبقى كيف ستجري هذه القرعة، الحوار يجري الآن نتمنى أن يكون توافق قبل اليوم الأجل اللي هو محدد، ولا يمكن التراجع عنه لإجراء هذه القرعة.

فلهذا مرة أخرى خصنا نواصل الأعمال، هذا المجلس راه كيؤدي المهمة، والحوار اللي تخلق على هامش هذه القضية ديال الثلث، حنا نتعتبرو بأننا لسنا معنيين به، الشعب المغربي صادق على دستور 96، والشعب المغربي هو اللي عندو الكلمة الأخيرة لمراجعة هذا الدستور هذا واحد الحوار اللي يتجاوز هذا المجلس المحترم الموقر، مرة أخرى إسمحوا لي راه ما يمكنش نخضو الطرف على ما يكتب وما ينشر، المهم هذا المجلس غادي يواصل عملو، وغادي يقوم بجميع المهام الموكولة إليه، مرة أخرى كناكد على أهمية دراسة جميع المشاريع والمقترحات التي لازالت متبقية، ولو دعت الضرورة أن يكون بعض التمديدات للدورة، الحكومة لها الصلاحية هذا حق دستوري تأخذ مرسوم بعد ثلاثة أشهر وتطلق الدورة ما تنازعوش فيه، ولكن عمر ما جرات العادة أن الحكومة تأخذ هذا المرسوم، كيف ماكان الحال هذا المجلس الصلاحية ديالو تمتد الى ثاني جمعة من أكتوبر، لا أقول أن العمل سيبقى مستمر الى ذلك الحين، ولكن على الأقل بالنسبة لهذه الدورة حقيقة نتمنى على الله أن يكون الانتاج في المستوى، بطبيعة الحال الأسبوع المقبل الموعد الأسبوعي هو يوم الثلاثاء، ولكن بمجرد أن تكون مشاريع أو مقترحات جاهزة فسنعلم على دعوة المجلس للاجتماع.

شكرا للسيد الوزير، شكرا للسادة الوزراء الذين تتبعوا معنا هذه

الجلسة، وشكرا للأخت والإخوان ورفعتم الجلسة.

ومحاربة سرقة المال العام وحمايته من التبذير برفع بعض من الإكراهات على ميزانية البلاد، الشيء الذي سيمكن بكل تأكيد من الخروج بالجهود الرامي الى تقليص العجز، وإلى مجهود ينطلق نحو مراكمة النمو. نهلكم فرصة أخرى بتصويتنا الإيجابي على هذا المشروع، وأملنا أن تتدارك الحكومة، السيد الوزير، الوعد والموعد، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، السيد الرئيس.

## السيد رئيس المجلس :

شكرا للسيد المستشار، هل يرغب السيد الوزير، لا اسمحو لي الرئيس لا يشارك في التصويت إذن ما عندي تفسير التصويت، ولكن واحد الكلمة وجيزة إيذا سمحتم، 19 ماي، 14 يونيو يعني منذ وضع القانون المالي إلى يومنا هذا إلتزمنا بالأجال الدستوري، الأجل الذي ينص عليه القانون التنظيمي بل وفرنا ما يقرب من أربعة أيام تضاف إلى عشرة أيام التي سيوفرها البرلمان ككل بحكم طبيعة هذه الميزانية، وأكد على هذه النقطة لأنه يقال الشيء الكثير عن عامل الزمن، البرلمان ككل مجلس المستشارين يعني عندو واحد الهاجس هو هاجس ديال ضبط الوقت، وماشي بالقول بالفعل، ها هي الميزانية تتلاحظوا احترام الوقت القانوني بل توفير بضعة أيام، وبمجرد التصويت وقع التوقيع على جميع الوثائق والإحالة على السيد الوزير الأول، من هنا 15 دقيقة سيكون القانون المالي على مائدة السيد الوزير الأول. لماذا هذه السرعة؟ لأننا نريد جميعا أن نتفرغ إلى دراسة ما تبقى من المشاريع، تذكروا قبل ما يوصلنا القانون المالي درسنا وصادقنا على مجموعة من القوانين، ولكن هاذ الشيء ما اقتنعناش وبغينا في المدة المتبقية من هذه الدورة نركز الجهود على دراسة، من فضلكم نريد بالنسبة لما تبقى من هذه الدورة أن يركز مجلس المستشارين على دراسة مدونة الشغل، المشاريع المتبقية نون إغفال تغيير القانون الداخلي انسجاما وتنسيقا مع مجلس النواب، اللجنة المختلطة بين المجلسين اجتمعت عدة جلسات، وأعتقد أنها توصلت الى اقتراحات مهمة للغاية يجب عرضها على المجلسين قبل نهاية هذا الشهر.

وأعتقد إذا تمت المصادقة على مجموع هذه الاقتراحات فسيطرأ

تغيير جذري على العمل البرلماني، وأقول البرلماني بالنسبة للغرفتين.